من قضايا تعلُّق الظّرف والجارّ والمجرور في نظر النّحاة القدماء ورأي الدّارسين المحدثين

م.د. حسين علي فرحان العُقيليّ
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية محافظة بغداد / الرصافة الثالثة
Hussein-af-1964@yahoo.com

تاريخ التقديم: ٢٦٢ في ٩/٦/ ٢٠١٧
تاريخ القبول: ٥٥٠ في ٢٠١٧/١٠/٢٣

الملخص:

درس هذا البحث عدداً من قضايا تعلُّق الظّرف و الجارّ والمجرور في نظر النّحاة القدماء ورأي الدارسين المحدثين فيها، ففيه اطلالة على تراثنا النحويّ فيما يتعلّق بهذه القضايا من جهة، مع إعطاء مساحة واسعة لإبراز مواقف عدد من الدارسين المحدثين منها من جهة أخرى، هؤلاء الذين تأثّر بعضهم بالنظريّات اللغويّة الحديثة ، أو استندوا في آرائهم إلى ما ذهب إليه الكوفيون، متخذين ذلك أساساً في تيسير النحو بدلا من تعسيره، وتصعيبه على المتعلّمين ، في حين بقي بعضهم الآخر متمسّكا بآراء البصريين ، ووفيّا لسطوة القاعدة النحويّة.

وقد وقف الباحث من ذلك كلّه موقف المؤيّد أو الرافض أو المقترح؛ ليتمّ لنا ما نرومه من التيسير النحويّ الذي أمسى ضرورة لازمة فرضتها طبيعة الحياة الحديثة، وأكّدت الالتزام بها أصالة الوعي .

الكلمات المفتاحيّة: القضايا ، التعلُّق ، الظرف، الحار والمجرور، النحاة.

The Cases comment the adverb and current and sewer in the view of the ancient grammarians and the opinion of modern scholars

Dr. Hussein Ali Farhan AL-Aqeeli
Ministry Of Education -The Directorate General for Education in Baghdad Province/Al-Rusafa /3
Hussein-af-1964@yahoo.com

Abstract:

The research studied a number of cases of belonging the adverbs and the prepositional phrases in the view of the ancient grammarians and the opinion of modern scholars in looking on our grammar heritage with regard to these cases of hand giving a wide area to accentuate attitudes of a number of modern scholars, including the other hand, some of those who affected modern linguistic theories, or based in the situation their opinions to the view of the people of Kufa, mainly facilitating grammar instead of making it difficult for the learners, while some others kept on insisting on AL –Basryeen's opinions, and loyal to the influence of the syntactic basis. The researcher has variety of reactions :supporting or rejecting suggesting; for us , we intend to facilitate syntax because it became an imposed necessity by the nature of modern life and emphasized the commitment by the originality of consciousness .

Key words: Cases , belonging , Adverb, **prepositional phrase, grammarians**

المقدِّمة:

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين أبي القاسم محمّد بن عبد الله ، وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

أمّا بعدُ؛ فقد وقع اختياري على هذا الموضوع؛ لتسليط الضوء على خلافات طويلة، وجدل مرهق لاحاجة بنا إليه في هذا العصر؛ لذلك تناولت عدداً من قضايا تعلُّق الظرف أو الجارّ والمجرور في نظر نحاتنا القدماء الذين خلّفوا لنا تراثاً ضخماً، بذلوا في جمعه وشرحه مجهوداً كبيراً، وكيفية تعامل عدد من الدارسين المحدثين مع هذه القضايا ، وآرائهم في نقد هذا النحو ، مبيّنا مَنْ وقف منهم إلى جانب البصريين أو الكوفيين ، مرجّحا ما فيه تيسير لهذا النحو على الدارسين، وقد رتّبت آراء النحاة القدماء بحسب التسلسل التأريخيّ؛ ليتّضح لنا تأثّر اللاحق بالسابق أو أصالته ، في حين كان عرض آراء الدارسين المحدثين بحسب تكامل الفكرة ، الذين خصّصت لهم حيّزاً لابأس به من هذا البحث ، وبذلك انماز البحث من غيره في حدود ما توافر لي من المصادر. وبعد فإنّي لا أقول : إنّني ابتدعت جديداً ، ولا جئت بالكمال ، وما أبرئ نفسي من الأخطاء والهفوات ، فكلّ ابن آدم خطّاء ، وحسبي أنّني بذلت من الجهد ما استطعت ، والشكر لله أوّلاً وآخراً .

أوّلًا/ التعلُّق لغة واصطلاحًا:

١ – المعنى اللغويّ للتعلُّق:

يُقال: عَلَّقتُ الشيءَ أُعلِّقُهُ تعليقا ،وقد عَلِق به، إذا لزمه(١) . ولم يبتعد ابن منظور(ت٧١١هـ)عن هذا المعنى، إذ ذكر ((عَلِقَ الشيءَ عَلَقا وعَلِقَ بهِ عَلاقةً وعُلوق:لزمه))(٢).

فيُفهَم ممّا ذكر آنفا أنّ (التعلُّق) يعني :التلازم أو الارتباط بين شيئين، وهو مايعنينا في بحثنا هذا بعيداً عن التفصيلات الكثيرة .

٢ – المعنى الاصطلاحيّ للتعلُّق :

لم يختلف المعنى الاصطلاحيّ عن المعنى اللغويّ كثيراً في مجال تعلُّق الظرف والجارّ والمجرور ، فالتعلُّق – كما ذهب ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١ هـ) – هو : ((الارتباط المعنويّ ، والأصل أنّ أفعالاً قصُرت عن الوصول إلى الأسماء، وأُعينت على ذلك بحروف الجرّ))(٣).

وقد بيّن عدد من الدارسين المحدثين هذا المعنى، نعرض لطائفة منهم ، فـ (التعلُّق) عند الدكتور فخر الدين قباوة : ((هو الارتباط المعنويّ لشبه الجملة بالحدث، وتمسّكها

بـه ، كأنّهـا جـزء منـه ،لا يظهـر معناهـا إلّا بـه ، ولا يكتمـل معنـاه إلّا بهـا))[٤] ،ومعنـى هـذا التـأثير المتبـادل – كمـا يـرى – بـين الجـانبين هـو المـراد بمـا نسـمّيه تعلُّـق شـبه الجملـة أو تعليقها [٥] .

وقـال الـدكتور عائـد الحريـزيّ: إنّ ((التعليـق هـو ربـط الجـارّ والمجـرور أو الظـرف بأحـد أربعـة أشـياء، هـي : الفعـل ، أو شـبه الفعـل ، أو مـا أُوّل بشـبه الفعـل، أو بمـا فيـه رائحة الفعل))[٦] .

وعـرّف الـدكتور عبـد الإلـه إبـراهيم عبـد الله التعلُّـق بأنّـه ((ارتبـاط معنـويّ بـين شـبه الجملة وبين الحدث (كذا) ، أو ما يشبهه أو ما فيه شيء من الحدث))[٧] .

وذكـر الـدكتور فاضـل السـامرائيّ أنّ التعلُّـق ((هـو الارتبـاط المعنـويّ ، سـواء كـان ذلـك فـي الجـارّ والمجـرور والظـرف أم فـي غيرهمـا ممّـا يقتضـي الارتبـاط))[٨] . فيـرى أنّ التعلُّـق أو الارتبـاط لـيس منحصـراً بـالظرف أو الجـارّ مـع المجـرور، وإنّمـا هـو جـارٍ فـي كثيـر مـن التعبيـرات الأخـرى فـي الجملـة العربيـة ، لكـنّ النحـاة لا يذكرونـه فـي غيرهمـا . فمـثلا : المفعـولان المطلقـان أو الحـالان (سـرّاً) و(علانيـةً) متعلّقـان بـ (أنفقـوا) لا بـ(رزقناهم) فـي قولـه تعـالى: ﴿وأَنفَقُـواْ مِمَّـا رَزَقْنـاهُم سِـرّاً وَعَلَانِيَـةً﴾ [٩]؛ لأنّ المعنـى علـى ذلـك يكـون رزقنـاهم سرّاً وعلانيةً ، وذلك ليس هو المراد ،بل المعنى المراد أنّهم ينفقون سرّاً وعلانية [١٠] .

وذهـب الـدكتور ليـث أسـعد عبـد الحميـد إلـى أنّ ((التعليـق ... هـو ارتبـاط معنـويّ فـي توصيل المعنى المطلوب وإتمامه بشبه الجملة)) [١١].

ومـن يـنعم النظـر فـي هـذه الحـدود يجـدها لا تخـرج بصـورة إجماليـة عمّـا قـال بـه ابـن هشام الانصاريّ [١٢] .

ولنـا علـى ذلـك كلّـه ملحوظتـان : الأولـى ، أنّ هنـاك عـدداً مـن الدارسـين المحـدثين يتسـاهلون فـي إطـلاق المصـطلح، فيـذكرون لفـظ (التعليـق)[١٣] – كمـا مـرّ بنـا آنفـاً – ولـيس (التعلُّـق) ، وهـذا مـن شـأنه أن يـؤدّي إلـى التخلـيط والإربـاك ، فـلا نريـد لهـذا المصـطلح أن يتـداخل، فيُطلَـق علـى عـدّة أشـياء ، بـل نريـده يتّسـم بالدقـة، ووضـوح الدلالـة ، ومعلـوم أنّـه اسـتقرّ فـي الأذهـان أنّ معنـى (التعليـق) يُقصـد بـه فـي بـاب ظـن وأخواتها((إبطـال عملهـا فـي اللفـظ دون التقـدير ؛ لاعتـراض مالـه صـدر الكـلام بينهـا وبـين معموليهـا))[١٤] . فهنـاك فـرق واضـح وجلـي بـين (التعليـق) و(التعلُّـق) ، والأخيـر هـو المـراد فـي هـذه المسـألة ؛ لـذا لا عـذر للدارسـين المحـدثين فـي ذلـك، وقـد اتّضـح الأمـر . قـال الـدكتور يوحنـا مـرزا الخـامس إنّ مصـطلح (المُعلَّـق) لـه معنيـان : الأوّل بمعنـى (التعليـق) فـي بـاب ظـن وأخواتهـا .

والثاني ، بمعنى تعلُّق الجارّ والمجرور بالفعل أو بغيره [١٥] ،إذن هم يدركون تماماً أنّ هناك فرقاً واضحاً بين المصطلحين، لذلك ميزوا بينهما .

وأمّا ملاحظتنا الثانية ، فتنحصر فيما ثبّته الدكتور فاضل السامرائيّ من أنّ (التعلُّق) الذي هو الارتباط المعنويّ ، لا يقتصر على الظرف والجارّ والمجرور حسب بل يتعداهما الى غيرهما في كثير من التعبيرات في الجملة العربية . نرى في كلام الدكتور وجاهة ودقة، فما دامت القضية ارتباطاً بالمعنى ، فلا ضير في توسيع هذا المصطلح – التعلُّق– ليشمل أموراً أخرى، ممّا يقتضي الارتباط.

ثانيًا/ اختلاف النّحاة في تقدير مُتعلَّق الظّرف والجارّ والمجرور :

لم يجمع النحويون على تعلُّق الجارّ والمجرور والظرف بمحذوف متى وقعا خبراً ، أو صفة لموصوف ، أو حالا ، أو صلة لموصول، فالكوفيون لا يرون تعلُّقه بشيء في نحو: (زيدٌ في الدارِ) ، و(زيدٌ عندَك) ، وإنّما الجارّ والمجرور والظرف هما الخبر[١٦]، بيد أنّ ثعلبا (ت٢٩١ هـ) خالف ذلك، فقدّر الفعل (حلّ)، في نحو: (أمامَكَ زيدٌ) ، أي: (حلَّ أمامَكَ) [١٧]. وقِيل لم يُقدِّر شيئا في نحو: (زيدٌ خلفَكَ) ،وإنّما الظرف خبر عن المبتدأ، ولا يتعلّق بأيّ محذوف [١٨]. وهو الأقرب إلى الواقع تماشيا مع موقف أصحابه الذين ابتعدوا عن التقدير.

وقد سار ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) على خطا الكوفيين في هذه المسألة ، فحديثه ينبئ على أنّه لم يُقدّر الفعل او اسم الفاعل حين يقع الظرف أو غيره خبراً عن المبتدأ، وفي ذلك قال :((الاسم المبتدأ هو المحدث عنه ، وما بعده خبره وحديث عنه. فالفعل والظرف والجملة لا تتغيّر في شيء من الكلام عن حالها بعد المبتدأ)).[١٩]

وغير بعيد عن رأي الكوفيين هذا وقف ابن مضاء القرطبيّ (ت ٥٩٨ هـ) إلى جانب النص اللغويّ ، فرفض التقدير ومظاهره المختلفة في نحو : (زيدٌ في الدارِ) ،و(رأيتُ الذي في الدارِ)، و (مررتُ برجلٍ من قريشٍ) ، و(رأى زيدٌ في الدارِ الهلالَ في السماءِ) ، فيرى أنّ الكلام تامٌّ ولا يفتقر السامع له الى زيادة ، فإذا بطل العامل والعمل لا نحتاج الى تقدير (مُستقِرّ) أو (استقرّ) بل الظرف والجارّ والمجرور هما الخبر في الجملة الأولى ، والصلة في الجملة الثانية ، والصفة في الجملة الثالثة ، والحال في الجملة الرابعة [٢٠].

ولكنّ المسألة مختلفة عند البصريين ومتابعيهم الذين ذهبوا إلى أنّ الظرف أو الجارّ والمجرور إذا وقع كلٌّ منهما خبراً ، أو صفة ، أو حالاً ، أو صلة ، فلا بُدّ له من مُتعلَّق به محذوفا وجوبا ، إذا كان كونا عامّا ، وقد اختلفوا فيه، هل هو فعل أو اسم ؟

فقد نُسِبَ الى سيبويه(ت ١٨٠ هـ) أنّه قدّر اسم الفاعل حين يقع الظرف أو الجارّ والمجرور خبراً [٢١]. وذكر الانباريّ (ت ٥٧٧هـ) أنّ سيبويه قدّر معهما الفعل (استقرّ) مرجحا ما ذهب إليه سيبويه [٢٢]. فتقدير اسم الفاعل وتقدير الفعل كلاهما نُسِبا الى سيبويه [٢٣].

ولم يحسم المبرّد (ت٢٨٥هـ) أمره ، فتارة يُقدِّر اسم الفاعل (مُستقِرّ) ، ويُقدِّر الفعل (استقرّ) تارة أخرى ، ففي نحو : (زيدٌ خلفَكَ) يرى أنّ المعنى : زيدٌ مستقِرٌّ في هذا الموضع[٢٤]، وفي نحو: (عبدُ اللهِ عندَكم) قدّر (استقرّ عبدُ الله عندَكَ)[٢٥].

والمسألة لم تجرِ على سنن واحد أيضاً عند ابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ) فهو يُقدِّر اسم الفاعل (مُستقِرّ) حينما يكون الظرف مكاناً ، ولكن حينما يكون الظرف زمانا يذهب الى تقديره باسم الفاعل مرّة ، وبالفعل مرّة أخرى ،وفي ذلك قال :((أمّا الظروف من المكان ،فنحو قولك : زيدٌ خلفَكَ، وعمرٌو في الدارِ ، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبهها ، كأنّك قلت : زيدٌ مُستقِرٌّ خلفَكَ ، وعمرٌو مستقِرٌّ في الدار، ولكنّ المحذوف لا يظهر ؛ لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال ، وأمّا الظرف من الزمان ، فنحو قولك : القتالُ يومَ الجمعةِ أو الشخوصُ واقعٌ يومَ الخميسِ، كأنّكَ قلت : القتالُ مستقِرٌّ يومَ الجمعةِ أو وقعَ في يومِ الجمعةِ ، والشخوصُ واقعٌ في يوم الخميسِ ، فتحذف الخبر وتُقيم الظرف مقام المحذوف ، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال))[٢٦]. وذكر الرضيّ الاستراباديّ (ت٦٨٦ هـ) أنّ ابن السرّاج قدّره مفردا[٢٧]. بيد أنّ النص المذكور آنفا يُظهِر أنّه لم ينحصر بالمفرد، بل به وبغيره .وذهب ابن الورّاق (ت٣٨١هـ) الى تقدير الاستقرار في نحو :(زيدٌ خلفَكَ) ، وتقدير الفعل في نحو:(القتالُ اليومَ) [٢٨].

أمّا ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) ؛ فقدّر اسم الفاعل (مُستقِرّ) أو (كائن) عندما يقع الظرف خبرا عن المبتدأ سواء أكان الظرف ظرف زمان أم ظرف مكان، أو سواء أكان المبتدأ جثة أم حدثا ، في نحو : (زيدٌ خلفَكَ) ، و(قيامُك خلفَ زيدٍ) و(قعودُكَ يومَ الجمعةِ)[٢٩].

ونُسِبَ إلى أبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) أنّه قدّر الفعل في نحو : (زيدٌ خلفَكَ)، أي: (استقرَّ خلفَكَ)؛ لأنّه الأصل في العمل[٣٠]. والصحيح أنّه أجاز الأمرين كليهما؛ إذ قال ((... ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله، ويعلّقه، وأن يخلوَ ما يعلّقه به من أن يكون اسما أو فعلا، وكلاهما جائز، غير ممتنع تقديره))[٣١] . والزمخشريّ (ت ٥٣٨ هـ) قدّر الفعل عندما يكون الخبر ظرفا – أي جارّا ومجرورا أو ظرفا – نحو: (خالدٌ في الدارِ)، معناه : استقرّ في الدار [٣٢].

وذهب الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) إلى تقدير الفعل (أستقرّ) مؤيّدا بذلك عددا من البصريين في نحو: (زيدٌ أمامَكَ ، وعمرٌو وراءَكَ) ، أي : زيدٌ أستقرَّ أمَامَكَ ، وعمرٌو استقرَّ وراءَك ، لأنّ الأصل في العمل للفعل وليس لاسم الفاعل[٣٣] .

وحسم السّهيليّ (ت ٥٨١هـ) أمره ، فأبعد إضمار المصدر والفعل ،مختاراً إضمار اسم الفاعل ، ليكون خبراً عن المبتدأ، وينضمر ما يعود عليه ، فذلك لا يصحّ في المصدر هذا من جهة ، ومن جهة ثانية يصحّ تعلُّق الجارّ باسم الفاعل ؛ لأنّه يتضمن الحدث وهو مطلوبه لا الزمان ، فليس الظرف والجارّ والمجرور هما الخبر في الحقيقة، وإنّما هما يتعلّقان بالخبر الذي هو منوي في موضعه، مُقدَّر في مكانه ؛ لذلك صحّ تقديم خبر (إنّ) على اسمها إذا كان ظرفا ، وقدّر المُتعلَّق باسم الفاعل (مُستقِرّ) إذا كان الظرف أو الجارّ والمجرور في موضع النعت ، أو الحال أو الصفة ، أو الصلة.[٣٤] وذهب العكبريّ (ت٦١٦هـ) إلى تقدير الفعل ؛ لأنّه الأصل في العمل [٣٥].

ورجّح ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تقدير الفعل ؛ لأنّه الأصل في العمل ولتعيّنه في الصلة [٣٦]. وقِيل هو اختيار الأخفش (ت٢١٥هـ) في حالة وقوع الظرف خبرا[٣٧] ، ونُسِبَ الى الأخفش غير هذا الرأي ، إذ ذهب إلى تقدير اسم الفاعل .[٣٨] ويرى ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أنّ خبر المبتدأ إذا كان ظرفا أو جارّا ومجرورا لابدّ أن يتعلّق بُمقدَّر، وذلك المُقدَّر يكون اسم فاعل (مُستقِرّ) أولى من تقدير الفعل (استقرّ)[٣٩].

وذهب ابن فلاح اليمنيّ (ت٦٨٠هـ) إلى أنّ الظرف يتعلّق بمحذوف في أربعة مواضع ، وذلك إذا وقع خبرا لمبتدأ ، أو صلة لموصول، أو صفة لموصوف ، أو حالا لذي حال . ويكون تقدير المحذوف بالألفاظ العامّة كـ (مُستقِرّ، وحاصل ، وكائن)[٤٠]، فواضح أنّ المقدّر اسم فاعل. والمتأمّل في كلام الرضيّ الاستراباديّ عن كيفية تقدير الخبر إذا كان ظرفا أو جارّا ومجرورا يشعر أنّه يميل إلى تقدير الفعل [٤١] . ويرى ابن هشام أنّ الصحيح تقدير اسم الفاعل (كائن) أو (مُستقِرّ) في نحو قوله تعالى : ﴿والرَّكْبُ أسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [٤٢] ، وفي الآية الكريمة: ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٤٣]، فالخبر هو مُتعلَّقهما المحذوف[٤٤] ،غير أنّه في مؤلّف آخر له أجاز تقدير المُتعلَّق باسم الفاعل أو الفعل من دون ترجيح بينهما [٤٥].

ولم يحدّد ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) أيّهما أولى بالتقدير اسم الفاعل أو الفعل ، عندما يقع الظرف أو الجارّ والمجرور خبرا، أو صفة أو حالا ؟ لكنّه أوجب كون المحذوف فعلاً في الصلة [٤٦] ،ففي الجملة نحو: (جاءَ الذي عندَكَ ، أو في الدارِ) يكون التقدير : (جاءَ الذي استقرَّ عندَكَ أو في الدارِ)[٤٧] .

وذكر ابن عقيل أنّ ظاهر قول ابن مالك أنّه جوّز أن يكون المُقدَّر من قبيل المفرد اسم الفاعل (مُستقِرّ) ، أو يكون من قبيل الجملة فقدّر الفعل (استقرّ) ، وذلك إذا وقع الظرف أو الجارّ والمجرور خبرا، لذلك قال : ناوين معنى كائن أو استقرّ [٤٨].

وما ذكره ابن عقيل صحيح عن قول ابن مالك في الخلاصة الألفية ، ولكنّه – ابن مالك– رجّح تقدير اسم الفاعل على الفعل في كتابه (شرح الكافية الشافية) الذي جاء فيه[٤٩] :

وبـ (استقرّ) بل بـ (مُستقِر) يُعلَّقُ الظرفُ وحرفُ الجر

وأكّد ذلك بقوله: ((ولرجحان تقدير اسم الفاعل قلت: وبـ (استقرّ) بل بـ (مُستقِرّ)....فجئت بـ (بل)؛ لدلالتها على الإضراب ؛لأنّ غير المُضرَب عنه راجح)) [٥٠].

وقدّر الشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) اسم الفاعل (كائن) متى وقع الجارّ والمجرور صفة لموصوف ، أو خبرا ، أو حالاً إلاّ في حالة الصلة فإنّه قدّر الفعل (استقرّ)[٥١] .

وذهب الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ) إلى تقدير اسم الفاعل (كائن) في الجملة ، نحو: (مررتُ بزيدٍ في الدارِ) ، أي : كائناً في الدارِ ، فهو حال بعد معرفة، وهكذا كان تقديره في الجملة ، نحو: (مررتُ برجلٍ في الدارِ) ، أي : كائنٍ في الدار ، فهو صفة بعد النكرة[٥٢]، فعنده أنّ الجارّ والمجرور يتعلّق بمحذوف إذا وقع خبرا، أو صفة ، أو صلة ، أو حالاً . وسمّى الجارّ والمجرور ظرفا من باب إطلاق اسم الأخصّ على الأعم[٥٣].

نكتفي بهذا القدر من أقوال البصريين ومَنْ ذهب مذهبهم في هذه المسألة ، فهي تعطينا صورة واضحة جلية عن اختلافهم واضطرابهم في تقدير المحذوف ، فمنهم من قدّر اسم الفاعل ، ومنهم من قدّر الفعل ، ومنهم من أجاز الأمرين – كما مرّ – وهذا ما دفع ابن جنّي – وهو النحويّ الحاذق – أن يسأل أستاذه أبا علي الفارسيّ عن هذه المسألة ((فلم يراجعه بجواب بيّن ولا شافٍ أكثر من أن قال له : تقدير الاسم ههنا أولى؛ لأنّ خبر المبتدأ في أغلب أحواله اسم))[٥٤].

ونحن لا نعرف على وجه الدقة أيّ الفريقين من البصريين ومن تابعهم هم الأكثر، فابن قيّم الجوزيّة (ت٧٥١هـ) قال:((وأكثر النحاة يقدّرونه بمفرد مشتق))[٥٥] ، في حين قال ابن يعيش (ت٦٤٦هـ) :((فذهب الأكثر إلى أنّه فعل وأنّه من حيّز الجمل ، وتقديره: زيدٌ استقرَّ في الدارِ أو حلَّ في الدارِ ...))[٥٦].

أمّا المحدثون؛ فقد اختلفت وجهة نظرهم أيضا في هذه المسألة، فهناك مَنْ قدّر المُتعلَّق اسما وهناك مَنْ قدّره فعلا على طريقة أكثر البصريين ومتابعيهم ، ومنهم من أجاز الأمرين كليهما من دون ترجيح لأحدهما على الآخر ، في حين دعا الكثير من المحدثين الى نبذ التقدير، وأنّ الظرف أو الجارّ والمجرور هما أنفسهما الخبر، متابعين في ذلك الكوفيين ومَنْ قال بقولهم .

فالدكتور فخر الدين قباوة أختار أن يُقدّر الكون العام المحذوف اسما مشتقا ،هو (كائن) أو (موجود) أو (مُستقِرّ) أو (حاصل) ، ونحو ذلك ،عدا موضعين يُقدَّر فيهما الفعل :الأوّل ،هو صلة الموصول ، والثاني في الجملة ، نحو :(طفلٌ في المدرسةِ فلهُ هديةٌ) ، فالجارّ والمجرور (في المدرسة) يتعلّقان بفعل محذوف تقديره (استقرّ) ، ولا يتعلّقان باسم مشتق ؛ لأنّ الفاء الزائدة مع الخبر تقتضي –هنا– أن يكون الوصف قبلها جملة . وذكر أنّ تقدير الاسم هو الأصل في الخبر ، وأنّ تقدير الأصل أولى ، لئلا يكون تقدير بعد تقدير ، فلو قدّرنا الفعل (استقرّ) ، أو (كان) ، أو (حصل (أو (وُجِدَ) لأصبح لدينا جملة والجملة لا تكون في موضع الخبر أو ما يشبهه إلّا إذا أُوّلت بالاسم المشتق وحُملت عليه ،فضلاً عن أنّ المُشتَق وإن كان يدلّ على الزمن الحاضر، بيد أنّه صالح للأزمنة كلّها خلافا للفعل الذي يقيّد بزمن معيّن[٥٧] .

ورأى الدكتور عبده الراجحيّ ما يراه أكثر البصريين ومتابعيهم الذين يقرّرون أنّ الظرف أو الجارّ والمجرور لا يكونان هما أنفسهما الخبر، بل يتعلّقان بالخبر المحذوف، ولم يذكر صراحة هذا المُقدَّر المحذوف ،ولكن تفسيراته تدلّ على أنّه اسم مشتق [٥٨] .

وذهب الشيخ الغلاييني إلى القول بجواز الأمرين من دون ترجيح لأحدهما على الآخر ، فيصحّ عنده تقدير الخبر مفردا ، نحو (كائن) أو (موجود) ويصحّ أيضا تقديره جملة ، نحو : (كان) أو (وُجِد) أو (يكون)، أو (يُوجَد) ، في مثل الجملتين : (إنّ العادلَ تحتَ لواءِ الرحمنِ)، و(إنّ الظالِمَ في زمرةِ الشيطانِ)[٥٩].

وما ذهب إليه الغلاييني يلتقي مع ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ قديما بالقول بجواز الأمرين، يتّضح ذلك من خلال قوله المذكور آنفا .

وأيّد الدكتور ليث أسعد عبد الحميد رأي الجمهور ؛ لأنّ الظرف أو الجارّ مع المجرور ليس لهما معنى مستقلّ بنفسهما ليخبّر أو يُوصَف بهما ، إلّا في حالة اعتمادهما على مُتعلَّق معروف للمخاطب يُعين على إتمام المعنى ، لكنّه لم يحدّد نوعية هذا المُتعلَّق[٦٠] .

وهكذا كان موقف حسن هادي عبد النبي الذي يرى أنّ الأخذ بقول البصريين هو الأسلم ؛لأنّه هو المُعتمَد عليه في مصادر النحويين ،فضلا عن كونه لاقى قبولا حتى شاع ووصل إلينا، في حين أنّ رأي الكوفيين لم يسلم من الاعتراض[٦١].

ويُفهَم من تحليلات الدكتور شوقي المعريّ أنّه يجوّز تقدير الاسم المُشتَق تارة ، لكنّه يجوّز أيضا أن يكون الجارّ مع المجرور أو الظرف هما أنفسهما الخبر بعيدا عن التقدير تارة اخرى ، يتّضح ذلك من خلال قوله :((إذا قلت : (الكتابُ على الطاولةِ)، فكأنّك قلت: الكتابُ موجودٌ على الطاولة. وإذا حذفت كلمة (موجود) ظلّ معناها في شبه الجملة مُتضمَّنا ، فكأنها قامت مقامها ، فكأنّها عُلِّقت بالخبر المحذوف أو أنّها –شبه الجملة – قامت مقام الخبر ، مثلها مثل الجملة التي وقعت خبرا ،وقلنا في إعرابها :في محل رفع خبر ...))[٦٢]؛ لذلك رأى أنّه لا شيء يمنع من قبول الإجابتين عندما يسأل معظم الطلاب : هل الجارّ والمجرور مُتعلِّقان بخبر محذوف أو هما الخبر[٦٣] ؟

ولكنّ المعريّ لم يلبث أن استغرب من كون الجارّ والمجرور في الجملة ،نحو: (في العلمِ فائدةٌ) يحتمل وجهين من الإعراب ،التعلُّق وعدم التعلُّق، في حين أنّ الجارّ مع المجرور في الجملة ، نحو:(رأيتُ في العلمِ فائدةً) سدّ مسدّ المفعول ولم نقل مُتعلِّق بالمفعول المحذوف ،فهو يحتمل وجها واحدا ،فما الذي تغيّر ؟! لذلك دعا إلى ضرورة توحيد المصطلح في الإعراب ،وبذلك نكون قد خفّفنا بعضا من المشكلات وإلاّ فلنقبل من الطالب أيّ وجه يكتبه من الوجهين[٦٤].

وقد حاول أمجد ستار المگوطر أن يُفسِّر تقدير المُتعلَّق المحذوف بـ (استقرَّ) أو (مُستقِرّ) على أساس بلاغي من دون ترجيح لأحد التقديرين ،فلو أراد المُتكلّم أنّ زيدا أمامَك قد استقرَّ على وجه التجدّد والحدوث كان التقدير بالفعل (استقرّ) ،أمّا إذا أراد أنّ زيدا قد استقرّ على وجه الدوام والثبوت كان التقدير باسم الفاعل (مُستقِرّ)، أي : (زيدٌ مُستقِرٌّ أمامَك)[٦٥].

ومن وجهة نظري أنّ ما يُؤخَذ على المگوطر – هنا – ليس تمسّكه بالبلاغة أساسا في التفسير، فلا إشكال في ذلك ،بل الإشكال يكمن في اللجوء إلى افتراض مُتعلَّق مزعوم،لا داعي لتصوره مادام التركيب بصورته الظاهرة يفي بالمعنى المطلوب ،وأنّ العرب لم تنطق به، إلّا أنّ هذا الباحث على الرغم ممّا ذهب إليه آنفا ،حسنا فعل عندما ركن إلى رأي الكوفيين الذي يراه هو الأرجح ؛كونه لا يعتمد التأويل ،وعدم التأويل أولى من التأويل[٦٦] ؛لذا كان عليه ألاّ يقع في هذا التناقض. وتجدر الإشارة إلى أنّ مسألة الثبوت في الاسم والتجدُّد في الفعل ،هي مقولة الجرجانيّ (ت ٤٧١ هـ) التي مفادها :

((إنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئا بعد شيء ،وأمّا الفعل ،فموضوعه على أنّه يقتضي تجدُّد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء)) [٦٧].غير أنّ الباحث – المگوطر – سلك طريقا وعرا في توظيفها.

وذهب الباحث سامان صلاح صابر إلى التقدير وعدمه في هذه المسألة ،من دون بيان لنوعية هذا المُقدَّر ،فحين يلتبس على القارئ فهم التركيب أو يُشكِل عليه بيانه ،فهنا لابدّ من اللجوء إلى التقدير للتخلّص من اللبس في الفهم ،وعدم التقدير يكون إن أُمِنَ اللبس[٦٨].

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه الباحث سامان صلاح مُستوحَى بدرجة ما ممّا ذهب إليه الدكتور فاضل السامرّائيّ الذي يرى أنّه عندما نقول :(زيدٌ في الدارِ) يُفهَم من ذلك الوجود العام بلا تخصيص لحاله ،ولكن إذا أردنا أمرا مُعيّنا فلابدّ من أن نذكر المُتعلَّق ولا يُحذَف إلاّ لقرينه ،فنقول : (زيدٌ جلسَ في الدارِ ،أو عاملٌ في الدارِ ،أو نائمٌ في الدارِ) ، ونحو ذلك[٦٩].

وفي سنة (١٩٣٨م) ألّفت وزارة المعارف المصرية لجنة من الأساتذة الأكفاء للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة ،فقدّمت تقريرا أُرسِلَ إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة ،الذي كاد في مؤتمره لسنة (١٩٤٥م) أن يتّفق مع اللجنة في أنّ المُتعلَّق العام للظرف والجارّ والمجرور لا يُقدَّر دائما [٧٠] فقال : ((يجب إرشاد المبتدئين إلى أنّ المُتعلَّق محذوف وإن كانوا لا يكلفون كل مرّة تقديره. وكان ينبغي أن يُعمّم عدم تقديره في مثل (زيدٌ في الدارِ) ، و(زيدٌ عندَك)، بحيث يُقال :(في الدارِ)مسند لزيد ، وأيضا (عندَك) ، ولا يُذكَر لهم بحال أنّ وراء الجارّ والمجرور والظرف مُتعلَّقا محذوفا)) [٧١].

وهكذا تعالت أصوات الكثير من الدارسين المحدثين في رفض تقدير مُتعلَّق محذوف للظرف والجارّ مع المجرور ،في نحو ؛(زيدٌ عندَكَ) ،و(زيدٌ في الدارِ). فالدكتور شوقي ضيف في مقدمته لتحقيق كتاب ابن مضاء القرطبيّ سنة (١٩٤٧م) رفض ذلك، ودعا أيضا الى الغائه في كتبه الأخرى [٧٢].

وقد أنكره الأستاذ عباس حسن بقوله : ((وفي المفاضلة بين أن يكون المُتعلَّق المحذوف فعلا أو اسما ،وغير هذا ممّا لا حاجة إليه ،ولا ضرر في إهماله ،بل الخير في إهماله ،وفي الاقتصار – عند حذف العامل – على إعراب الظرف و الجارّ مع مجروره هو الخبر ،أو الصفة ،أو الصلة ،أو الحال ...))[٧٣].

وهكذا تعامل الدكتور مهدي المخزوميّ مع هذه المسألة ،فيرى أنّ المُعرِب ليس به حاجة إلى ((أن يُعلِّق هذا الخبر بشيء مُقدَّر ،وهو الوجود العام ،أو الكينونة العامّة ...

لأنّه معلوم للمُتكلِّم والسامع ،ولأنّ ذلك ليس هو الخبر ،لأنّ الفائدة لا تتمّ به ،فلو كان هو الخبر لجاز للمتكلّم أن يقتصر على قوله : (محمّدٌ استقرّ) ،أو (محمّدٌ كان) أو (محمّدٌ حصل) ،ويسكت ،ولأكتفى المخاطب به ،ولكنّ واقع الأمر غير ذلك))[٧٤].

وسار على هذه الخطا الدكتور علي عبد الفتاح ،فذهب إلى أنّ تقدير (مُستقِرّ) ،أو (استقرّ) فيها من التمحل والتكلّف الشيء الكثير، وأنّ كلاّ من الجارّ والمجرور أو الظرف هما الخبر بنفسه ،أو الحال ،أو الصفة أو الصلة ولكنّه وَهِم في نسبة تقدير الفعل (استقرّ) إلى الكوفيين [٧٥].وهذا ممّا لم يقل به أحد من النحاة القدماء والدارسين المحدثين – في حدود اطلاعي – عدا ما نُسِب الى ثعلب من تقدير الفعل ،وهو لا يخلو من ضعف.

وقد سار على هذه الخطا أيضا الكثير من الدارسين المحدثين الذين يرون أنّه لا ضرورة تدعو إلى تقدير الفعل أو الاسم في هذه المسألة ، وأنّ الظرف أو الجارّ مع المجرور هو الخبر نفسه [٧٦].

والذي أراه أنّ الذوق اللغويّ ليقبل قول الكوفيين ومن شايعهم من القدماء والمحدثين،فهو قريب من الطبيعة اللغويّة التي تجنّب الدارس تقدير ما لا حاجة بالكلام إليه. أمّا البصريون ومن أخذ برأيهم من النحاة القدماء والدارسين المحدثين؛ فعلى الرغم من حُججهم التي سنوجزها في الآتي فقد سلكوا طريقا وعرا بتقديرهم الفعل أو الاسم ،ولم يأخذوا بالسهل الميسّر، ومعلوم أنّ عدم التقدير أولى من التقدير. ومرّ بنا في بحث هذه المسألة ،أنّ ابن جنّي سأل أستاذه أبا علي الفارسيّ :فلم يراجعه بجواب شافٍ، وهذا يظهر لنا مدى طبيعة الحيرة والاختلاف لدى النحاة ،وكأنّ هذه اللغة ليست سوى تراكيب مسموعة ،لا أثر فيها لهذا الجدل والأساليب المنطقية.

أ- حُجج الذين يقدّرون المُتعلَّق فعلا :

مرّ بنا آنفا أنّ البصريين ومَنْ تابعهم يُقدّرون المُتعلَّق المحذوف فعلا أو اسم فاعل معلّلين أسباب ذلك ،أمّا الذين يقدّرونه فعلا ،فمرد ذلك إلى :

١- قدّروا الفعل مع الظرف أو الجارّ والمجرور حينما يقع أحدهما خبرا أو غير ذلك – كما ذُكِر آنفا – ؛لأنّهم يرون أنّه الأصل في العمل [٧٧].

٢- لأنّ تقدير الفعل يتعيّن في الصلة [٧٨].

٣- لدخول الفاء في خبر النكرة إذا وُصِفت بالفعل أو الظرف ،نحو : (كلُّ رجلٍ يأتيني – أو عندَكَ – فلهُ درهمٌ) ،فلو لم يُقدَّر الظرف بالفعل لم يصحّ دخول الفاء[٧٩].

ب- حُجج الذين يقدّرون المُتعلَّق المحذوف اسما:

أمّا حُجج الذين يقدّرون المحذوف اسم فاعل متى وقع الظرف أو الجارّ والمجرور خبراً أو صفة أو حالا ،فأدلتهم تنحصر في الآتي :

١- قدّروا اسم الفاعل ؛لأنّ المفرد أصل للجملة ،ففي تقديره تقليل للحذف ،فهو لا يحتاج إلى تقدير آخر ،في حين أنّ تقدير الفعل يحتاج إلى تقدير الفاعل [٨٠].

٢- اسم الفاعل مُتضمِّن للحدث لا الزمان ؛ لذلك يصحّ تعلُّق الجارّ به؛ لأنّ الجارّ يطلب الحدث وليس الزمان[٨١] .

٣- يتعيّن التعلُّق بالمفرد بعد (أمّا) ،و (إذا الفجائية) ،نحو :((أمّا عندَكَ فزيدٌ)،و(خرجتُ فإذا في البابِ زيدٌ) ؛لأنّ (أمّا) ،و (إذا) لا يليهما فعل لا ظاهر ولا مُقدَّر [٨٢].لكنّ الرضي الاستراباديّ قال :((قالوا :إنّه يُفصَل بالظرف بين(أمّا) وجوابها ، ولا يُفصَل بينهما إلّا بالمفرد ...والجواب: أنّ الظرف في مثله ليس بُمستقرّ ،أي بمُتعلِّق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء، نحو: أمّا قدامَك فزيدٌ قائمٌ ...)) [٨٣].

٤- تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأنّ الاسم هو الأصل والفعل فرع ،فلما وجب تقدير أحدهما كان حمل الفروع على الأصول أولى [٨٤].

٥- ظهور المفرد المحذوف، وهو ما صرّح به ابن جنّي[٨٥] ، كما في قول الشاعر[٨٦] :

لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ ،وإنْ يَهُنْ فأنتَ لدى بُحبُوبةِ الهُونِ كائنُ

٦- ما يُقدَّر للضرورة لا يخرج عمّا تقتضيه الضرورة ،وهي تزول بالمفرد ؛لذا أنّ تقدير الجملة مُستغنَى عنه مع أنّه خلاف الأصل [٨٧].

ثالثا- متى يجب حذف المُتعلَّق :

يتعيّن عند البصريين ومَنْ تابعهم حذف ما يتعلّق به الظرف أو الجارّ والمجرور إذا وقعا خبراً لمبتدأ ،أو صلة لموصول،أو صفة لموصوف ،أو حالا لذي حال، بشرط أن يكون المُتعلَّق حالة عامّة كالاستقرار والكون ونحوهما ؛لصلاحه لكلّ حالٍ يكون عليها. فإن كان حالة خاصّة كالقيام، والقعود، والأكل، والشرب، والنوم، ونحوها، لم يجز الحذف ،فلا تقول: (زيدٌ خلفَكَ) وأنت تريد (زيدٌ قائِمٌ خلفَكَ)؛لأنّه لا يلزم من استقراره خلفه قيامه[٨٨].

ولكن يجوز حذف المُتعلَّق الخاصّ إذا دلّ عليه دليل ، نحو: (مَنْ لكَ بالمهذّبِ؟)، أي: (مَنْ يضمن)، ونحو : (هل صمتَ يوماً؟) ، فتقول : (يومَ الجمعةِ) [٨٩].

ولا يجوز إظهار المُتعلَّق العام عند الجمهور ؛ لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال ؛ لذا لا يُجمَع بينهما ، فلا يقال : (زيدٌ كائنٌ في الدارِ) [٩٠].بيد أنّ ابن جنّي ندّ عن ذلك فأجاز إظهاره –كما مرّ آنفا– لأنّ الذكر هو الأصل ، ولا شاهد له في ذلك كما قال الرضيّ[٩١]. وزعم ابن عطية (ت٥٤٢ هـ) أنّ المُتعلَّق (مُستقِرّا) قد ظهر[٩٢]،في قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ﴾ [٩٣]،إلّا أنّ هذا قد خُرِّج على غير ذلك ، فهناك من ذهب الى أنّ الفعل (رآه) هو الذي يعمل في الظرف (عنده) لا (مُستقِرّاً)[٩٤]،أو أنّ (مُستقِرّاً) بمعنى الساكن بعد الحركة وليس بمعنى (كائنا) فهو حال من ضمير المفعول، وكون خاص[٩٥].

وحُمِلَ التصريح بـ (كائن) في البيت الآتي على الشذوذ ؛لأنّ الكون العام واجب الحذف[٩٦]. وهناك من حمله على الضرورة [٩٧]. وقِيل إنّ (كائن) اسم فاعل من كان الناقصة وخبرها محذوف ، و(لدى) مُتعلِّق بالخبر المحذوف ، فالتقدير : وإنْ يهن فكائنٌ أنت مُستقِرّا لدى بُحبوبُة الهُونِ ، وقِيل إنّ (كائن) اسم فاعل من كان التامّة فهو كون خاص ، أي : أنتَ ثابتٌ دائما عند بحبوبةِ الهُونِ[٩٨].

لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ ، وإنْ يَهُنْ فانتَ لدى بُحبُوبةِ الهُونِ كائِنُ[٩٩]

وذُكِرَ أنّ أبا علي الفارسيّ قال : ((عامل هذا الظرف شريعة منسوخة))[١٠٠]،أي عندما يكون مُتعلَّق الظرف والجارّ والمجرور كونا عامّا، في حين جوّز ابن جنّي بقاء حكم ما يتعلَّق به الظرف وأنّه ليس أصلا متروكا ولا شرعا منسوخا[١٠١]. ويرى ابن فلاح اليمنيّ (ت ٦٨٠هـ) أنّ كلام الفارسيّ فيه نظر ؛ ((لأنّ المنسوخ كان مشروعا ثُمّ تُرِك العمل به ، وعامل الظرف لم يُنطَق به أبدا)) [١٠٢].

وحصر الرضيّ الاستراباديّ تعلُّق الظرف والجارّ والمجرور بأربعة مواضع هي : الخبر ، والصفة ، والحال ، والصلة ، وما عدا ذلك لا يتعلّقان إلّا بملفوظ موجود[١٠٣]. غير أنّ ابن هشام وشرّاحه ذكروا أمورا أخرى يجب أن يتعلّق بها الظرف والجارّ والمجرور فضلا عمّا ذكره الرضيّ ،وذلك إذا رفعا الاسم الظاهر، كقوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[١٠٤] ،أي : أثبتَ في اللهِ أو استقرّ في اللهِ، ونحو: (أعندَكَ زيدٌ ؟)،أي: استقرَّ .وكذلك يستعمل المُتعلَّق محذوفا في مَثَلٍ أو شبهه ، كقولهم : (حينئذ الآن)،أي:كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن. ومنه أن يكون المُتعلَّق محذوفا على شريطة التفسير، نحو : (أيومَ الجمعةِ صُمتَ فيهِ)،ونحو : (بزيدٍ مررتُ به) عند مَنْ أجازه،

ومنه أيضا القسم بغير الباء ،نحو قوله تعالى : ﴿وَٱلَّيلِ إذا يَغْشَى﴾ [١٠٥]،وقوله تعالى : ﴿وَتَاللَهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [١٠٦] . فلو صرّح بالفعل لوجبت الباء [١٠٧].

وقد تباينت آراء الدارسين المحدثين في هذه المسألة ،فمنهم مَنْ سار على خطا النحاة البصريين ومَنْ قال بقولهم، فالأستاذ عباس حسن ذهب إلى أنّ الكون العام واجب الحذف مع الظرف أو الجارّ والمجرور في نحو : (زيدٌ عندَكَ) ، و(زيدٌ في الدارِ)؛ إذ لا فائدة من ذكره ولا خفاء ولا لبس بحذفه. وأنّ الكون الخاصّ يجب ذكره حتما إذا لم يُوجَد دليل عليه عند حذفه ،فإن وُجِدت قرينة تدلّ عليه وتعيّنه صحّ حذفه في مثل: (الفارسُ فوقَ الحصانِ)، أي : راكبٌ فوقَ الحصانِ، وفي مثل : (البحتريُّ من الشعراءِ)، أي معدودٌ منهم[١٠٨] . والدكتور عبده الراجحيّ يرى أنّ العربية درجت على حذف الخبر إذا دلّ على كون عام ،نحو : (الطالبُ في الفصلِ) ،و(الصومُ يومَ الخميسِ) ،أمّا إذا دلّ على كون خاصّ ،فلابدّ من ذكره ولا يصحّ حذفه ،لأنّ ذلك يؤدّي الى ضياع المعنى المطلوب ،نحو : (زيدٌ نائمٌ في البيتِ) ،و(الصلاةُ مقصورةٌ في السفرِ) [١٠٩].

وقال الدكتور فخر الدين قباوة بهذا الصدد : إنّ الظرف والجارّ والمجرور يتعلّقان بكون عام محذوف يكون هو الخبر ،أمّا الكون الخاصّ المُقيّد ،فالأصل فيه أن يُذكَر ليكون نصّا على المراد به [١١٠] وقريبا من هذا كان رأي الدكتور حسن خميس الملخ[١١١].

وعندما تحدّث الشيخ مصطفى الغلاييني عن خبر الأحرف المشبّهة بالفعل إذا كان شبه جملة – كما يسمّيه – ذكر أنّه يكون مقدّرا مدلولا عليه بظرف أو جارّ يتعلّقان به[١١٢].

وخلص الدكتور فاضل السامرّائيّ إلى أنّه عندما نقول :(زيدٌ في الدارِ)– مثلا – إنّ السامع يفهم مجرد الوجود في الدار بلا تخصيص لحاله ، فالقصد فيه هو الوجود المطلق ولولا هذا التقدير لم يصحّ الكلام، فإذا أردنا أمرا معيّنا فلا بدّ من ذكر المُتعلَّق، ولا يُحذَف إلّا بوجود القرينة ، فنقول : زيدٌ جالسٌ في الدارِ، أو عاملٌ في الدارِ ، أو نائمٌ في الدار ، ونحو ذلك [١١٣].

وهناك من الدارسين المحدثين من انسجمت آراؤه مع الكوفيين ومتابعيهم، فالدكتور شوقي ضيف أخذ برأي ابن مضاء القرطبيّ ،واللجنة الوزاريّة ، والمجمع العلميّ في إلغاء المُتعلَّق العام للظرف والجارّ والمجرور في نحو: (زيدٌ عندَكَ)،و(زيدٌ في الدارِ)،إذ لا يرى داعيا لما يُقدِّره النحاة من مُتعلَّق محذوف تقديره(استقرّ)أو (مُستقِرّ)، فالظرف والجارّ والمجرور هما أنفسهما الخبر ، وكذلك إذا وقعا نعتاً أو حالاً [١١٤].

وعدّ الدكتور علي أبو المكارم لفظ الظرف أو الجارّ والمجرور في نحو: (زيدٌ عندَكَ)،و (زيدٌ في الدارِ) هو الركن الإسناديّ نفسه من غير حاجة إلى البحث عن مُتعلَّق محذوف، لا سبيل له إلى الوجود، ولا تأثير له فيما هو موجود ، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إليه ، فضلا عن أنّ من المقرّر نحويا عدم جواز ذكر هذا المُتعلَّق مادام كونا عامّا ، وأمّا ما ورد من قول الشاعر: (فأنتَ لدى بُحبُوحةِ الهُونِ كائنُ)؛ فإنّه جدير بأن يُوضَع في المتحف التأريخيّ الذي يُعبِّر عن بعض مراحل التطوّر التأريخيّ[١١٥].

ويرى الدكتور عائد الحريزيّ أنّ كلام العرب إذا كان خلوا من المُتعلَّق العام فلِمَ نتجشم تقديره مادام لا يتوقّف على ذلك معنى ولا تركيبا ؟ ولِمَ لا نَعُد المذكور، الظرف أو الجارّ والمجرور حالا أو صلة أو خبرا أو صفة ؟ وعلى هذا فالحكم بالحذف معناه أنّ المحذوف كان مذكورا ثُم حُذِف لسبب بلاغي ،ومثل ذلك لم يحصل ؛ لذا ليس سهلا تقبُّل وجوده [١١٦].

ورفض الدكتور مهدي المخزوميّ تقدير الوجود العام رفضا مطلقا بقوله : ((ولا يحتاج المُعرِب إلى أن يُعلِّق هذا الخبر بشيء مُقدَّر ، وهو الوجود العام ، أو الكينونة العامّة ...لأنّه معلوم للمُتكلِّم والسامع ؛ لأنّ ذلك ليس هو الخبر ، لأنّ الفائدة لا تتمّ به، فلو كان هو الخبر لجاز للمُتكلِّم أن يقتصر على قوله :(محمّدٌ استقرَّ) ، أو (محمّدٌ كان)، أو (محمّدٌ حصل) ،ويسكت ولأكتفى المخاطب به ، ولكنّ واقع الأمر غير ذلك)) [١١٧].

فالمخزوميّ يرفض تقدير الكون العام رفضا قاطعا وذلك إذا وقع الظرف أو الجارّ والمجرور خبرا ، أو نعتا ، أو حالا ،أو صلة ، في نحو قولهم: (أنت عندنا) ، و(زيدٌ في الدارِ) ،و(عصفورٌ في اليدِ خيرٌ من عشرةٍ على الشجرةِ)،وغير ذلك ، فتقدير الكون العام في هذه الأمثلة هو فضلة وزيادة ،لا يفتقر إليها الكلام ،ولا ينتظرها السامع [١١٨].

فواضح ممّا ذُكِر آنفا أنّ متابعي البصريين والكوفيين من الدارسين المحدثين ،لا إشكال عندهم مع المُتعلَّق الخاص، فهو الذي يجب أن يُذكَر ولا يُحذَف إلّا بوجود الدليل، ولكنّ الإشكال يبقى قائما مع تقدير الكون العام – كما مرّ– ويبدو لي أنّ أنصار الكوفيين ومتابعيهم من الدارسين المحدثين ، هم أسدّ رأيا ، فأفكارهم أكثر موضوعية؛ لما تمتلكه من قوّة الإقناع ، فالمعنى واضح جليّ من دون اللجوء إلى تقدير الوجود العام الذي خلا منه كلام العرب أصلا ، فالابتعاد عن ذلك فيه سهولة ويسر ، تجنّبنا الدخول في خلافات مرهقة ، وتفصيلات مملّة، تعاورها الضعف ، وداخلها التكلّف.

رابعًا/ في انتقال الضمير إلى الظرف:

أُختُلِفَ في الضمير الذي في المُتعلَّق المحذوف حينما يقع الظرف أو الجارّ والمجرور خبراً ، أو صفة أو حالا، أو صلة ، فبعضهم يرى أنّه داخل في الحذف ؛ لأنّه لما حُذِف رافعُهُ حُذِف معه، وبعضهم ذهب إلى أنّ هذا الضمير قد انتقل بعد الحذف إلى الظرف أو الجارّ والمجرور [١١٩].

فأبو سعيد السيرافيّ (ت ٣٨٦هـ) – كما نُسِبَ إليه- ذهب إلى الخيار الأوّل ، فالضمير –عنده- حُذِف مع المُتعلَّق ولم ينتقل ، وحجته أنّ الظرف اسم جامد ، ولا علاقة له بالفعل من جهة الاشتغال ، وأنّ الاسم إنّما يرفع الفاعل بالنظر إلى مناسبته للفعل بالاشتقاق [١٢٠].

في حين قِيل إنّ أبا علي الفارسيّ ومن تابعه ذهبوا إلى الخيار الثاني ، فيرون أنّ الضمير انتقل إلى الظرف أو الجارّ والمجرور بعد حذف المُتعلَّق [١٢١].وحُجج الفارسيّ في ذلك ثلاث: الأولى ،امتناع تقديم (قائما) في نحو : (قائماً زيدٌ في الدارِ) ؛لأنّه إذا كان حالا من الضمير في الجارّ والمجرور الذي هو عامل ضعيف؛ لذلك لا يصحّ أن يتقدّم عليه الحال ، أمّا إذا كان النظر إلى المُتعلَّق المحذوف، فيجوز ذلك ؛لأنّه عامل قويّ كما يرى.

الثانية : الدليل على أنّ هذا الضمير استقرّ في الظرف أو الجارّ والمجرور، هو أنّه يصحّ الإبدال منه ، وتأكيده ، والعطف عليه، ونصب الحال عنه. فالإبدال كما في قوله تعالى : ﴿وَالوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الحَقُّ﴾ [١٢٢] ، فـ (يومئذٍ) خبر ،و(الحقُّ) بدل من الضمير فيه ، ولا يجوز أن يكون وصفا للوزن؛ لأنّه أُخبر عنه وأمّا تأكيده ، فكقول الشاعر[١٢٣] :

فإنْ يكُ جُثماني بأرضٍ سِواكُمُ فإنَّ فُؤادي عندكِ الدهرَ أَجمعُ

فـ (أجمع) تأكيد للضمير المرفوع المستكن في (عندك) وأمّا العطف عليه ، فيدلّ عليه قول الشاعر[١٢٤]:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

أي إنّ (رحمة الله) معطوفة على الضمير المستقرّ في (عليك). وأمّا نصب الحال عنه ،فنحو: (خالدين)[١٢٥] في قوله تعالى : ﴿وأمّا الذينَ سُعِدُوا ففي الجنةِ خالدينَ فيها﴾[١٢٦] .

الثالثة: أنّ الظرف أو الجارّ والمجرور إذا كانا معتمدين على موصوف أو موصول أو غيرهما ، فانّما يرفعا الظاهر، وإذا كانا كذلك فرفعهما للضمير أولى .ولا يشترط الكوفيون والأخفش في أحد قوليه، اعتمادهما على أيّ شيء [١٢٧].

وردّ ابن فلاح اليمنيّ حُجج أبي علي الثلاث، ففي الجواب عن الأولى ، يرى أنّ المنطوق به أقوى من المحذوف؛ لذلك امتنع تقديم (قائما) في الجملة المذكورة آنفا. ويرى أنّ الجواب عن الحجة الثانية أنّ(يومئذٍ) معمول (الوزن) ، أو أنّه خبر بعد خبر. وذكر أنّ عطف (رحمة) على الضمير في (عليك) ممنوع؛ لأنّه يؤدّي إلى العطف على ضمير المرفوع من دون تأكيد ، وإنّما هو على نيّه تقديم (السلام) الى جنب خبره .وفيما يتعلّق بالحال يرى أنّه من الضمير في المحذوف ، وهو العامل فيها. وأمّا جوابه عن الحجة الثالثة ، فذهب إلى أنّ الظرف سدّ مسدّ ذلك المحذوف؛ لأنّه معمول له ،فعندما تقول : (أكثرُ شُربي السويقَ ملتويا) فإنّ الحال –ملتويا –سدّت مسدّ الخبر وليس هناك من يقول بأن ضمير الخبر قد انتقل إلى الحال [١٢٨].

امّا المحدثون؛ فلم يحفلوا كثيراً بهذه المسألة إلّا القلة منهم– ممّا وقعت عليه يدي من دراساتهم – فالدكتور فخر الدين قباوة يرى أنّ الضمير لم ينتقل في نحو : (أنت منا) بل هو مستتر في الاسم المُقدَّر (المُتعلَّق) وأن الجارّ والمجرور يدلّ عليهما معا [١٢٩]. غير أنّ الأستاذ عباس حسن والدكتور عبد الإله إبراهيم ذهبا إلى انتقال الضمير من المُتعلَّق بعد حذفه إلى الظرف أو الجارّ والمجرور واستقراره فيهما [١٣٠].

وممّا يُلحَظ أنّ موقف الدكتور قباوة يلتقي مع ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافيّ ،وأنّ الأستاذ عباس حسن والدكتور عبد الإله إبراهيم تناغم موقفهما مع ما ذهب إليه الفارسيّ ومتابعيه بعيدا عن التفاصيل.

ومن وجهة نظري أننا ليست بنا حاجة أساساً إلى هذا الضمير المزعوم ، فلا داعي للبحث عن حذفه مع ما حُذِفَ أو انتقاله إلى الظرف أو الجارّ والمجرور ما دمنا مقتنعين أنّه لا حذف أصلا في نحو قولنا : (زيدٌ عندَكَ) ،و (زيدٌ في الدارِ)، فالمعنى تامّ هنا: وانّ اللجوء الى تقدير الخبر في المثالين هو ضرب من تسويغ الحركة الإعرابية والبحث عن العامل المفقود، فتركيب الجملتين لا يستدعي ذلك التقدير ولا ينسجم وعلم اللغة حتى أنّه رُوِي– في غير هذين المثالين – أنّ عضد الدولة سأل أبا علي الفارسيّ عن سبب نصب المستثنى في مثل: (قامَ القومُ إلّا زيداً) ، فأجابَ بتقدير (استثني زيداً) ، فقال له عضد الدولة ، لِمَ قدّرت (استثني زيداً) فنصبت؟ هلاّ قدّرت (امتنع زيدٌ) فرفعت[١٣١].

خامسًا/ لمن الموقع الإعرابي ؟

اختلف النحاة في خبر الجملتين ، نحو: (زيدٌ في الدارِ) أو (زيدٌ عندَكَ) ، أهو مُتعلَّق الظرف والجارّ والمجرور حسب أم هو الظرف والجارّ والمجرور فقط ،أم هو مجموع المُتعلَّق مع أحدهما؟

فقد مرّ بنا في أثناء البحث أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الظرف والجارّ والمجرور هما الخبر ولا يتعلّقان بشيء[١٣٢]. وقد سار على خطا الكوفيين ابن مضاء القرطبيّ.[١٣٣]

في حين ذهب البصريون ومَنْ تابعهم إلى أنّ المُتعلَّق المحذوف هو الخبر في الحقيقة[١٣٤]. فابن السرّاج قال :((وضرب يُحذَف منه الخبر ، ويقوم مقامه ظرف له... ولكنّ هذا المحذوف لا يظهر ؛ لدلالة الظرف عليه واستغنائها به في الاستعمال))[١٣٥] .

وذهب السهيليّ إلى أنّ اسم الفاعل المُضمَر هو الخبر عن المبتدأ [١٣٦]. والظرف أو الجارّ مع المجرور في نحو :(زيدٌ عندَكَ) ، و(زيدٌ في الدارِ) ليسا هما الخبرين عند المراديّ ، وإنّما الخبر هو العامل فيهما ، أمّا إطلاق تسمية الخبر عليهما ؛ فلنيابتهما عنه[١٣٧]. ولم يبتعد ابن مالك عن ذلك ، فالمُتعلَّق المحذوف هو الخبر[١٣٨]. وهو ما ذهب إليه السيوطيّ (ت ٩١١هـ) ويرى أنّه هو التحقيق[١٣٩] .

ووقف ابن يعيش موقفا وسطا أيّد البصريين من جانب ، بيد أنّه عدّ الظرف والجارّ والمجرور هما الخبر من جانب آخر ، إذ قال :((واعلم أنّك لمّا حذفت الخبر الذي هو استقرّ أو مُستقِرٌّ وأقمت الظرف مُقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر...))[١٤٠] .

ورفض ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) أن يكون الظرف خبرا في قولهم :(زيدٌ أمامَك) بل هو معمول للخبر المحذوف؛ لأنّ التقدير : زيدٌ مستقِرٌّ أو كائنٌ أمامَك[١٤١] .

وقد لخّص الشيخ خالد الأزهريّ الآراء في هذه المسألة، ذاكراً الرأي الثالث فضلا عمّا تقدّم ، إذ قِيل:((الخبر نفس الظرف (كذا) والجارّ والمجرور وحدهما ....وقِيل : هما ومُتعلَّقهما، والمُتعلِّق جزءٌ من الخبر... والصحيح عند الموضِّح تبعا لطائفة أنّ الخبر في الحقيقة مُتعلَّقهما المحذوف ،لا هما ولا مع مُتعلَّقهما)).[١٤٢]

وقد أفرد الدارسون المحدثون حيّزا من دراساتهم لهذه المسألة، لكنّهم اختلفوا في زاوية النظر إليها ؛ إذ ذهبت جماعة منهم إلى تأييد رأي جمهور البصريين ومتابعيهم، وذهبت الأخرى إلى ما ذهب إليه الكوفيون ومَنْ قال بقولهم ، واتّخذ بعضهم موقفا وسطا.

فالشيخ مصطفى الغلاييني عنده أنّ الخبر يكون مُقدَّرا مدلولا عليه بظرف أو جارّ ومجرور يتعلّقان به ،كما في الجملتين :(إنّ العادلَ تحتَ لواءِ الرحمنِ) ،و(إنّ الظالمَ في زمرةِ الشيطانِ)[١٤٣].

والدكتور عبده الراجحيّ يرى أنّ المُتعلَّق المحذوف هو الخبر في نحو : (الطالبُ في الفصلِ)،و(الصومُ يومَ الخميسِ)[١٤٤] .وذهب الأستاذ محمّد الانطاكيّ إلى أنّ الحال- في مثل الجملتين :(رأيتُ الكتابَ فوقَ المنبرِ)،و(رأيتُ الكتابَ على المنبرِ)-

محذوفة تعلّق بها الظرف والجارّ والمجرور ؛لكنّ النحاة من باب التسامح يقولون إنّ الحال هي الظرف والجارّ [١٤٥].

ودافع الدكتور فخر الدين قباوة عن مذهب الجمهور ،فيرى أنّ الاستغناء عن الكون العام بالظرف أو الجارّ والمجرور ذلك لا يعني أنّ الإعراب انتقل منه اليهما ، فالقياس يقتضي تقدير المحذوف وتحميله الإعراب ، شأنه في ذلك شأن حذف جواب الشرط ؛ لدلالة جواب القسم أو جواب الاستفهام أو الخبر عليه ، فليس واحد من هذه المحذوفات أو غيرها يحلّ محلّه ما يدلّ عليه وينال إعرابه، وإنّما لكلّ موضعه الخاص به وإعرابه إن كان له ثمة إعراب. فالكون العام المحذوف الذي استقرّ به الضمير قد يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، فكيف يصحّ أن نحمل على شبه الجملة وجود الأعاريب هذه مع أنّها منصوبة. فإذا كان جعل المحل الإعرابيّ للظرف والجارّ والمجرور وليس للمُتعلَّق يُعدّ نوعا من التيسير ،فالتيسير يجب أن ينقاد لحقيقة اللغة ومرامي الكلام ولا يجوز أن يخرج على المعاني المقصودة وعلى أصول التعبير والصناعة النحويّة [١٤٦].

وفضلا عن ذلك اتّخذ من مقولة ابن يعيش دليلا على إثبات مذهب الجمهور التي مفادها ((اعلم أنّ الخبر إذا وقع ظرفا أو جارّا ومجروراً، نحو :زيدٌ في الدارِ، وعمرٌو عندَكَ، فليس الظرف بالخبر على الحقيقة ؛لأنّ الدار ليست من زيد في شيء ، وإنّما الظرف معمول للخبر ، ونائب عنه...)) [١٤٧].

وأيّد الدكتور ليث أسعد رأي البصريين ؛ لأنّ الظرف أو الجارّ والمجرور ليس لهما معنى مستقلّ ليخبّر أو يُوصف بهما إلاّ إذا اعتمدا على مُتعلَّق معروف للمخاطب يُعين على إتمام المعنى [١٤٨].

أمّا الذين أيّدوا الكوفيين ومتابعيهم في هذه المسألة ، فمنهم الدكتور مهدي المخزوميّ الذي يرى أنّ رأي الكوفيين سديد يجنّب الدارس أن يتكلّف تقدير ما لا حاجة بالكلام إليه ، فـ (عندنا) ، و(في الدارِ) هما الخبر في قولنا: (أنتَ عندنا) ، و(زيدٌ في الدارِ) ، وأنّ الأخذ بذلك يُنقّي الدرس النحويّ من الشوائب ويجعله مبرّأ من الاعتبارات الدخيلة التي جعلت من هذه الكلمة عاملا ومن تلك الكلمة معمولا [١٤٩].

ودعا الدكتور شوقي ضيف إلى إلغاء المُتعلَّق في النحو التعليميّ ؛ لأنّه قائم على تصوّر تقدير في الكلام لا حاجة إليه ، يُعدّ تكلّفا بل بُعد في التكلّف ، فالظرف أو الجارّ والمجرور هما أنفسهما الخبر، وكذلك إذا وقعا نعتا ، أو حالا ، مؤيّدا في ذلك ما ذهب إليه ابن مضاء القرطبيّ [١٥٠].

ويرى الدكتور عائد الحريزيّ أنّ الظرف والجارّ والمجرور يقعان خبرا، مثل: (زيدٌ في السوقِ أو عندَكم) ، ونعتا ، نحو :(مررتُ برجلٍ عندَكم أو في السوقِ) ، وحالا، نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (١٥١)، ونحو قولنا : (رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ) ، ويقعان صلة ،نحو قوله تعالى: ﴿لَّلَّه مَا فِي السَّمَوَاتِ والأَرضِ﴾(١٥٢)، وقولنا: (جاءَ الذي عندَكَ) ، فلا تقدير للمُتعلَّق في ذلك كلّه(١٥٣) . وهكذا هو رأي الدكتور علي عبد الفتاح (١٥٤).

وقال الدكتور خليل أحمد عمايرة بهذا الصدد :((ولست أدري ما الذي يضيفه قولنا: مُتعلِّق بالخبر المحذوف ... ما الذي يضيفه إلى مبنى الجملة أو إلى معناها ... فالجارّ والمجرور والظرف ...هما ركنان رئيسان فيها)) (١٥٥).

وفضلا عمّا ذُكِر ذهب غير واحد من الدارسين المحدثين إلى رفض تقدير المُتعلَّق ، وعدّ الظرف أو الجارّ والمجرور هما أنفسهما الخبر (١٥٦).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك عددا من الدارسين المحدثين من ندّ عن ذلك ، فلا نستطيع أن نحسبه على البصريين ولا على أصحابهم الكوفيين بصورة واضحة. فالأستاذ عباس حسن اتّخذ موقفا توفيقيا وسطا في هذه المسألة ، فهو يؤمن بالمُتعلَّق المحذوف ، ولكنّه لا يمانع من إعراب الظرف أو الجارّ والمجرور خبراً ، أو صفة ، أو حالا ، أو صلة ، بغية التيسير والاختصار ، وفي ذلك قال :((غير أنّنا في عصرنا نُعرب الظرف أو الجارّ مع المجرور صلة ، ، وخبرا ، وحالا، وصفة ، من غير أن نذكر في الكلام أنّ كلاّ منهما مُتعلِّق بمحذوف ، ومن غير إنكار لأمر هذا المحذوف ، وإنّما نهمله اعتمادا على شهرته ومعرفته ، وأنّه لا حاجة لترديده مع الاقتناع بوجوده...)) (١٥٧).وقال أيضا : ((إذا كان المحذوف في الصلة وغيرها هو مُتعلَّق الظرف فهل يجوز أن نقول إنّ الظرف نفسه هو الصلة ، أو الصفة ، أو الحال ، أو الخبر ، ونستريح من التقدير ؟الجواب نعم))(١٥٨).

وذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز إلى أنّ الظرف هو الخبر وأنّ العامل صار نسيا منسيا ، ولا ضرورة تدعو إلى تقدير المحذوف (١٥٩).وفي رأيه شيء من المقاربة مع ما نُسِبَ إلى أبي علي الفارسيّ(١٦٠) .

ويرى الدكتور حسن خميس الملخ أنّه لا حذف ولا تخفيف في الجملة نحو: (زيدٌ خلفَكَ) ،وإنّما سداد بالظرف عن الخبر (١٦١).

والباحث يذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون ومَنْ تابعهم من القدماء والمحدثين في هذه المسألة، فتقدير المُتعلَّق العام لا يفيد المعنى ، بل يبتعد به عمّا أراد له المُتكلِّم ،

وينحرف به نحو الركاكة وضعف التعبير. فتبنّي رأي الكوفيين ومتابعيهم يُخفّف عن كاهل المُتعلِّم ويخلّصه من الآراء المتعدّدة التي تؤدّي إلى الاضطراب والإرباك، فالظرف والجارّ مع المجرور هما أنفسهما الخبر ، وكذلك إذا وقعا صفة ، أو حالا ، أو صلة ؛لذا لا داعي للقول إنّ العامل صار نسيا منسيا ،ولا داعي للقول بالسداد أيضا ما دام هذا المُتعلَّق غير موجود، ولم تنطق به العرب، فلِمَ التشبّث بالوهم لإثبات القاعدة النحويّة التي لا تنسجم والمنهج اللغويّ السليم. أمّا مقولة ابن يعيش التي اتّخذها الدكتور فخرالدين قباوة دليلا على إثبات رأي الجمهور لم تسلم له ، فقد ذكرنا في صدر هذا البحث أنّ ابن يعيش وقف موقفا وسطا ، أيّد البصريين تارة ، ولكنّه عدّ الظرف والجارّ مع المجرور هما الخبر تارة أخرى. وهكذا كان موقف الأستاذ عباس حسن الذي كان حذرا في التعامل مع هذه المسألة ، فهو وإن كان صريحا بالقول بالتيسير ، غير أنّه لم يتخلّص تماما من جذور التقدير.

سادساً/ أسباب التعلُّق وأهميته :

لعلّ من أهم أسباب تعلُّق الظرف أو الجارّ مع المجرور عند البصريين هو أنّ ظروف الزمان أو المكان تتضمّن معنى (في) ،و(في) حرف جرّ ، وحروف الجرّ لابدّ لها من شيء تتعلّق به، فالأصل في الجملتين، نحو:(زيدٌ أمامَكَ) ، و(عمرٌو وراءَك) هو: (في أمَامِكَ)،و(في ورائِك)، فهذه الحروف تربط الأسماء بالأفعال : فعندما نقول:(زيدٌ أمامَكَ) ،و(عمرٌو وراءَك) يكون التقدير: (زيدٌ استقرَّ في أمامِكَ)،و(عمرٌو استقرَّ في ورائِك)ثم حُذِف الحرف فاتّصل الفعل بالظرف فنصبه؛ لذلك يُقدَّر الفعل مع الظرف كما هو مُقدَّر مع الحرف [١٦٢].

فالبصريون يرون أنّ الظرف منصوب على أنّه مفعول فيه ، كما هو الحال اتفاقا في نحو:(جلستُ أمامَكَ) ، و(خرجتُ يومَ الجمعةِ)، وأنّ الجارّ والمجرور منصوب المحل على أنّه مفعول به في نحو :(مررتُ بزيدٍ) بيد أنّ العامل مُقدَّر في نحو :(زيدٌ عندَكَ) ، و(زيدٌ في الدارِ) [١٦٣].

والسبب الآخر في التعلُّق عند البصريين هو أنّه عندما يقع الظرف أو الجارّ مع المجرور خبرين في نحو :(زيدٌ عندَكَ) ، و(زيدٌ في الدارِ) أنّ (عندك) ،و(في الدارِ) ليسا هما الخبرين ؛لأنّ الخبر ينبغي أن يكون هو المبتدأ في المعنى ومتمّما للفائدة ، فليس(عند) و(في الدار) هما (زيد) ؛لذلك يرون أنّه يجب تعلّقهما بمحذوف [١٦٤]. وقد اُختُلف في تقدير هذا المحذوف ، فمنهم من قدّره فعلا ومنهم من قدّره اسما، وقد مرّ بنا ذلك في أثناء البحث.

وقد أوضح الدكتور فخر الدين قباوة – وهو من المحدثين – أهمية العلاقة بين الظرف أو الجارّ مع المجرور والحدث الذي يقيّدانه ويتعلّقان به، فهناك تأثير مُتبادَل بين الجانبين ، فهما يُفيدان الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ يحددان زمانه أو مكانه أو سببه، والحدث يفيدهما إذ يُظهِر معناهما ، وهذا التأثير المُتبادَل بين الجانبين هو ما يُسمّى بـ (التعلُّق). فعندما نقول: (نُقيم غدا في دمشقَ) نرى أنّ الفعل (نُقيم) وحده يدلّ على حدث الإقامة دلالة عامّة ، غير مُحدَّد بزمان واضح ، أو مكان معلوم .ولكنّ قولنا:(غدا) حدّد الزمن الذي تقع فيه تلك الإقامة ، وقولنا :(في دمشقَ) حدّد المكان الذي يضم الإقامة وتكون فيه ، ولولا هذان القيدان لبقي الحدث ناقص الدلالة لا يفي بالمعنى التامّ أو القريب من التمام [١٦٥].

ويرى الدكتور عبد الإله إبراهيم أنّ للتعلُّق فائدة كبيرة للظرف أو الجارّ والمجرور وعاملهما ، فكلّ واحد منهما يُكمل معنى عامله ، والعامل يظهر معناهما ، فعندما يأتي حرف الجرّ الأصلي في الجملة يؤدّي معنى فرعيا جديدا من جهة ويُوصِل بين العامل والاسم المجرور من جهة ثانية، وهو يؤدّي هاتين الوظيفتين معا ، ولا يمكن الفصل بينهما ، ولهذا يقال الجارّ والمجرور متعلّقان بكذا، وكذلك الحال بالنسبة إلى الظرف ، فمجيؤه لسبب مُعيّن ولتحقيق غاية مقصودة هي عرض معناه مع تكملة معنى عامله؛ ولهذا وجب أن يتعلّق به [١٦٦].

وما ذهب إليه البصريون ومتابعيهم من القدماء والمحدثين من ضرورة تقدير المُتعلَّق المحذوف في نحو: (زيدٌ عندَكَ) ، و(زيدٌ في الدارِ) بحجة أنّ الظرف(عندَك) ليس هو (زيد) ، ولا(في الدارِ) هو (أخوك)، فهما ليسا من باب (هو هو)،مردود من وجهة نظري ، فتقدير المُتعلَّق – هنا– يؤديّ إلى مسخ وتشويه ما هو واضح وجلي وتعسيره، فليس له إثراء للدلالة ، ولا إيضاح للغامض. فالنحاة ((بالغوا في المحذوفات حتى التي تُفهَم بدون تأويل أو تقدير ، وقدّروا لها عاملا محذوفا ، مثل : زيدٌ في الدارِ ، وزيدٌ عندَكَ...)) [١٦٧].

وفضلا عن ذلك ذهب غير واحد من الدارسين المحدثين إلى تكامل العلاقة الإسناديّة في نحو الجملتين المذكورتين آنفا، وأنّ الظرف أو الجارّ والمجرور طرف في الإسناد [١٦٨]. فهذا يجنبنا البحث عن المُتعلَّق وإشكالاته التي ترهق المُتعلّم وتؤدّي إلى الاضطراب. وقديما تنبّه إلى ذلك الزجاج (ت ٣٣٧ هـ)، فقال : ((واعلم أنّ الاسم المبتدأ به يُخبَرُ عنه بأحد أربعة أشياء : باسم هو هو ... أو بظرف ، كقولك :محمّدٌ في الدارِ،

وزيدٌ عندَك، وعبدُ اللهِ أمامَكَ...)) [١٦٩].فضلا عمّا ذكره الكوفيون وابن مضاء من أنّ الظرف والجارّ والمجرور هما أنفسهما الخبر وقد مرّ بنا ذلك في أثناء البحث.

بيد أنّ ذلك لا يمنعنا من قبول تعلّقُ الظرف أو الجارّ والمجرور بالظاهر وليس المُقدَّر الموهوم – الكون العام– لما في تلك الآصرة وذلك الارتباط من أهمية كبرى في تحديد دقة المعنى المطلوب ، فقولك مثلا:(شبّهتُ خالداً وهو يجود بماله بالبحرِ)، يكون فيه (بالبحر) مُتعلِّقا بالفعل (شبّهت) وليس بالفعل (يجود) ولو عُلِّق بـ (يجود) لصار المعنى (يجود بالبحر) وهذا المعنى فاسد وغير مراد ، وإذا علّقته بـ(شبّهت) كان المعنى شبّهته بالبحر وهو المطلوب. وفي قوله تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [١٧٠].لا يصحّ تعلُّق (يوم القيامة)بـ (بخلوا)؛ لأنّ المعنى يصبح عندئذ أنّهم بخلوا يوم القيامة وهو لم يبخلوا يوم القيامة ، وإنّما بخلوا في الدنيا ، فهو مرتبط بـ(سيُطوّقونَ). وأنّ (بأموالهم) في قوله تعالى:﴿ فَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [١٧١] مُتعلِّق بـ (المجاهدين) لابـ (فضّل) ، و(على القاعدين) يرتبط بالفعل (فضّل).[١٧٢]

وليس هذا حسب ، فالارتباط المعنويّ – التعلُّق – لا ينحصر بالظرف أو الجارّ والمجرور – كما مرّ بنا في بحث المعنى الاصطلاحيّ – بل هو جارٍ في كثير من التعبيرات ، والمثال الآتي الذي به نكتفي يوضّح لنا توسيع دائرة التعلُّق وخروجها عن الظرف والجارّ والمجرور ، لتشمل غيرهما نحو:(ذهبَ الطلابُ إلى المكتبةِ واستعاروا كتبا إلّا خالدا) ، فعندما يُعلَّق المستثنى بـ (ذهب) يكون المعنى:(ذهبَ الطلابُ إلى المكتبةِ إلاّ خالدا لم يذهبْ) وإذا عُلِّق بـ (استعاروا) كان المعنى : أنّ خالدا ذهبَ معهم إلى المكتبةِ ولكنّه لم يستعِرْ كتابا [١٧٣].

النتائج:

أسفر هذا البحث عن عدد من النتائج ، أهمها :

١.إنّ هناك عددا من الدارسين المحدثين تساهلوا في إطلاق مصطلح (التعلُّق) ، فيذكرون مصطلح (التعليق) بدلا منه ، وهذا يؤدّي إلى التخليط والإرباك .

٢.يرى الباحث أنّ ما ذهب اليه الدكتور فاضل السامرّائيّ وجيه ودقيق من ضرورة توسيع هذا المصطلح (التعلُّق) ليشمل أموراً أخرى ، فضلا عن الظرف والجارّ مع المجرور ممّا يقتضي الارتباط المعنويّ.

٣.لم يجرِ تقدير المُتعلَّق المحذوف على سنن واحد عند الكثير من البصريين ومَنْ قال بقولهم ، فمنهم مَنْ قدّر اسم الفاعل، ومنهم مَنْ قدّر الفعل ، ومنهم مَنْ أجاز الأمرين ، وهذا يعطي صورة

واضحة عن اختلافهم واضطرابهم في هذه المسألة ، الأمر الذي دفع ابن جنّي إلى أن يسأل أستاذه أبا علي الفارسيّ فلم يراجعه بجواب بيّن ولا شافٍ.

٤. ليس سهلا تحديد أيّ الفريقين من البصريين ومَنْ قال بقولهم هم الأكثر ، فهل الغلبة للذين قدّروا المحذوف فعلا أو اسما ؟ يصعب البت بذلك حتى أنّ بعض النحاة القدماء كان له أكثر من رأي في هذه المسألة كما مرّ بنا في أثناء البحث.

٥. وَهِمَ الدكتور علي عبد الفتاح في نسبة تقدير الفعل المحذوف (استقرّ) إلى الكوفيين في هذا الصدد ، فهذا لم يقل به أحد من القدماء والمحدثين في حدود اطلاعي.

٦. حصر الرضيّ الاستربادي تعلُّق الظرف والجارّ والمجرور بأربعة مواضع، هي: الخبر، والصفة، والحال، والصلة، وما عدا ذلك لا يتعلّقان إلّا بملفوظ موجود ، بيد أنّ ابن هشام وشرّاحه ذكروا أمورا أخرى يجب أن يتعلّق بها الظرف والجارّ مع المجرور فضلا عمّا ذكره الرضيّ.

٧. من وجهة نظر الباحث أنّنا ليست بنا حاجة للقول في الضمير الذي في المُتعلَّق المحذوف، فلا داعي للبحث عن حذفه مع ما حُذِف أو انتقاله إلى الظرف أو الجارّ والمجرور ما دمنا مقتنعين أنّه لا حذف أصلا في نحو قولنا (زيدٌ عندَكَ) و (زيدٌ في الدارِ) ، فالمعنى تامّ.

٨. يذهب الباحث إلى ما ذهب إليه الكوفيون ومَنْ تابعهم من القدماء والمحدثين في مسألة الوجود العام ، فتقدير المُتعلَّق العام لا يفيد المعنى ،بل يبتعد به عمّا أراد له المُتكلِّم ، وينحرف به نحو الركاكة وضعف التعبير .فتبني رأي الكوفيين ومَنْ قال بقولهم يُخفِّف عن كاهل المُتعلِّم ويخلّصه من الآراء المتعدّدة التي تؤدّي إلى الاضطراب والإرباك ، فالظرف والجارّ مع المجرور هما أنفسهما الخبر ، وكذلك أذا وقعا صفة ، أو حالا ، أو صلة، أمّا المُتعلَّق الخاصّ فيجب أن يُذكَر ولا يُحذَف إلّا بوجود الدليل .

الهوامش والمصادر والمراجع :

القرآن الكريم .

١ – ينظر : معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرازيّ (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون ، ط١ ، دار الفكر – بيروت ، ١٩٧٩م : ١٢٥/٤ ، والمحكم والمحيط الأعظم : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠م : ٢٠٩/١ .

٢ – لسان العرب : جمال الدين أبو الفضل محمّد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) ، حقّقه وعلّق عليه ووضع حواشيه : عامر أحمد حيدر ، راجعه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط٢ ، دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان، ٢٠٠٩م : ٣١٤/١٠ .

٣ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) ، حقّقه وعلّق عليه : مازن المبارك ، ومحمّد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغانيّ، ط١، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، ١٣٧٨ : ٥٧٥/٢ .

٤ – إعراب الجمل وأشباه الجمل : فخر الدين قباوة ، ط٥ ، دار القلم العربيّ ، حلب . سورية ، ١٩٨٩م: ٢٧٣ .

٥ – ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٦ – الحذف والتقدير في الدراسة النحويّة: : عائد كريم الحريزيّ ، (د. ط) مطبعة السراج المنير . النجف الأشرف ، ٢٠٠٩م : ٨١ .

٧ – شبه الجملة في اللغة العربيّة: عبد الإله إبراهيم عبد الله ، (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب . جامعة بغداد، ١٩٨٣م :١٥٨ .

٨ – معاني النحو: فاضل صالح السامرائيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمّان . الأردن ، ٢٠٠٣م:١٠١/١.

٩– الرعد:٢٢.

١٠ – ينظر : معاني النحو : ١ / ١٠٠ ، ١٠١ .

١١ – الجملة الوصفيّة في النحو العربيّ : ليث أسعد عبد الحميد ، ط١، دار الضياء للنشر والتوزيع ، عمّان . الأردن ،٢٠٠٦م : ٩٤ – ٩٥ .

١٢ – ينظر مغني اللبيب : ٥٧٥/٢ .

١٣ . منهم فضلا عمّا ذُكر الباحثان الدكتور حسام عبد علي الجمل وحسين مرزة حمزة ، ينظر: دلالة التعليق والحذف والتقدير بالحرف . القرآن الكريم إنموذجا : حسام عبد علي الجمل ، وحسين مرزة حمزة ، مجلة كلية التربية الأساسية . الجامعة المستنصرية . العراق ، المجلد ١٨، العدد٧٤، سنة ٢٠١٢م :٣،٢،١.

١٤ – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاريّ ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب : محمّد محيي الدين عبد الحميد ،(د.ت) : ٣٦٥ ، وينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : مصطفى أحمد النمّاس ، مطبعة المدني . القاهرة ، ١٩٨٧م : ٦٩/٣ ، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : ابن عقيل العقيليّ (ت٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢٠، دار مصر للطباعة . القاهرة ، ١٩٨٠م: ٤٤/٢–

٤٥ ، والكليّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة) : أبو البقاء الكفويّ (ت ١٠٩٤هـ) تحقيق : عدنان درويش ، ومحمّد المصري ،ط١، ذوي القربى . قم ، ١٤٣٣هـ: ٢١٢ ، وكشاف اصطلاحات الفنون: محمّد بن علي التهانويّ (ت ١١٥٨هـ) ، تحقيق : أحمد محمّد بسج ، ط٤، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ٢٠٠٦م :٢٨٧/٣ .

١٥- ينظر : موسوعة المصطلح النحويّ من النشأة الى الاستقرار : يوحنا ميرزا الخامس ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ،٢٠١٢م: ٨٥٥/٢ .

١٦- ينظر : شرح الرضي (المعروف شرح كافية ابن الحاجب) : رضي الدين محمّد بن حسن الاستراباديّ (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : أميل يعقوب ، ط١ ، مؤسسة التأريخ العربيّ ، بيروت . لبنان ،٢٠٠٦م: ١٧٩/١ .

١٧ – ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد ،ط٣ ، مطبعة السعادة . مصر ، ١٩٥٥م (م٢٩) : ١٣٧/١ ، وارتشاف الضرب : ١١٢١/٣.

١٨ – ينظر: توجيه اللّمع : أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت ٦٣٩هـ) ، دراسة وتحقيق : فايز زكي محمّد دياب ،ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة . جمهورية مصر العربيّة ، ٢٠٠٧م : ١١٢.

١٩ – كتاب الموفقيّ في النحو : ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتليّ ، وهاشم طه شلاش ، مجلة المورد، بغداد – العراق ، المجلد٤، العدد٢، سنة ١٩٧٥م : ١١٣ ، وينظر : أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة : علي مزهر ، (د.ط)، دار الحرية للطباعة –بغداد ، ١٩٨٩م : ١١٢.

٢٠ – ينظر : الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبيّ (ت ٥٩٢هـ)، دار المعارف . مصر ،١٩٨٢م :٨٧.

٢١ – ينظر : شرح الكافيّة الشافيّة : ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلميّ ، وأحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة ، (د .ت) :٣٥٠/١ ، وشرح ابن عقيل :٢١١/١.

٢٢- ينظر : أسرار العربيّة : أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : فخر صالح قدّارة ،ط١، دار الجيل- بيروت ، ١٩٩٥م : ٨٣.

٢٣- ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمّد بدر الدين المراديّ (ت٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، ط١، دار الفكر العربيّ ، ٢٠٠٨م : ٤٧٩/١.

٢٤- ينظر : المقتضب : أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمّد عبد الخالق عضيمة، (د. ط) ، دار الكتب . بيروت ، (د.ت) : ١٠٢/٣.

٢٥ – ينظر : المصدر نفسه: ٣٢٩/٤.

٢٦ – الأصول في النحو : أبو بكر محمّد بن السرّاج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق :عبد الحسين الفتليّ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان (١٩٩٨م) : ٦٣/١.

٢٧ – ينظر : شرح الرضي :١٨٠/١.

٢٨ –ينظر: العلل في النحو : أبو الحسن محمّد بن عبد الله (المعروف بالورّاق) (ت ٣٨١هـ) تحقيق : مها مازن المبارك ،ط١، دار الفكر المعاصر ، بيروت . لبنان ، ٢٠٠٥م :٢٢٦.

٢٩ – ينظر : اللّمع في العربيّة : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق : فائز فارس ، (د.ط) ، دار الكتب الثقافية. الكويت ، (د.ت): ٢٨-٢٩.

٣٠ –ينظر : توجيه اللّمع :١١٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطيّ (ت٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، (د. ط) المكتبة التوقيفية ، القاهرةمصر ، (د.ت) :٣٧٦/١.

٣١ – المسائل العسكريّات في النحو العربيّ : أبو علي النحويّ (ت ٣٧٧ هـ) ، دراسة وتحقيق : علي جابر المنصوريّ،ط١، مطبعة الجامعة – بغداد ،١٩٨١م: ٨٢، وينظر : المسائل الشيرازيّات : أبو علي الفارسيّ ، تحقيق : حسن بن محمود هنداوي ، ط١ ، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض – المملكة العربيّة السعودية ، ٢٠٠٤م : ٦١٨/٢، والمسائل المنثورة : أبو علي الفارسيّ ، تحقيق : شريف عبد الكريم النجّار،ط١ ، دار عمّار للنشر والتوزيع – الأردن ، ٢٠٠٤م : ٣٢ ،٣٣ .

٣٢ – ينظر : المفصّل في صنعة الإعراب : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : علي بو ملحم ، ط١ ، مكتبة الهلال – بيروت ، ١٩٩٣م :٤٤.

٣٣ – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف(م٢٩):١٣٨/١.

٣٤ – ينظر : نتائج الفكر : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ (ت٥٨١هـ) حقّقه وعلّق عليه : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي بن معوّض، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان ،١٩٩٢م : ٣٢٦،٣٢٥،٣٢٤.

٣٥ – ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : عبد الإله النبّهان ، دار الفكر. دمشق ، ١٩٩٥م :١٤٠/١.

٣٦ – ينظر :شرح الرضي : ١٧٩/١، وهمع الهوامع : ٣٧٦/١.

٣٧ – ينظر : شرح قطر الندى : محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٧، منشورات فيروز ابادي . قم ،١٣٨٢هـ ش :١٢٠.

٣٨ – ينظر : شرح ابن عقيل : ٢١١/١.

٣٩ – ينظر :شرح الكافية الشافية : ٣٤٩/١، ٣٥٠.

٤٠ – ينظر: المغني في النحو : ابن فلاح اليمنيّ النحويّ (ت ٦٨٠هـ)، تقديم وتحقيق : عبد الرزاق السعديّ، ط١، مطابع دار الشؤون الثقافية . بغداد ،١٩٩٩. ٢٠٠٠م : ٣٢١/٢.

٤١ – ينظر :شرح الرضي : ١٨٠/١.

٤٢ – الانفال : ٤٢ .

٤٣ – الفاتحة : ١.

٤٤ – ينظر : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل . بيروت ، ١٩٧٩م: ٢٠٠/١-٢٠١.

٤٥ – ينظر : شرح قطر الندى : ١٢٠.

٤٦ ينظر :شرح ابن عقيل : ٢١٣/١.

٤٧ – ينظر :المصدر نفسه : ٢١١/١.

٤٨ – ينظر : المصدر نفسه: والصفحة نفسها .

٤٩ – شرح الكافية الشافية : ٣٤٨/١.

٥٠ – المصدر نفسه ٣٥٠/١.

٥١ – ينظر : موصل الطلاب الى قواعد الإعراب : خالد بن عبد الله الأزهريّ ، تحقيق : عبد الكريم مجاهد، (د. ط) ، الرسالة . بيروت ، (١٩٩٦م) :٨٢.

٥٢ – ينظر : الكليّات :٤٩٧.

٥٣ – ينظر : المصدر نفسه: ٢٧٥، ٢٨٣.

٥٤ – نتائج الفكر :٣٢٤.

٥٥ – بدائع الفوائد : ابن قيّم الجوزيّة (ت٧٥١هـ) ، خرّج أحاديثه : أحمد بن شعبان بن أحمد ، ط١ مطابع دار البيان الحديثة . القاهرة ، ٢٠٠٥م :٣٤/٣.

٥٦ – شرح المفصّل : موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق : إبراهيم محمّد عبد الله ، ط١، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع– دمشق ،٢٠١٣م :٢٠٩/١.

٥٧ – ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٣٠١،٣٠٢،٣٠٣.

٥٨ – ينظر : التطبيق النحويّ : عبده الراجحيّ ، ط١، دار المسيرة ، عمّان . الأردن ، ٢٠٠٨م :١٢٢.

٥٩ – ينظر : جامع الدروس العربيّة : مصطفى الغلاييني ، راجعه ونقّحه : عبد المنعم خفاجه ، ط١٨ ، المكتبة العصريّة ، صيدا . بيروت ، ١٩٨٥م:٣٠٥/٢.

٦٠ – ينظر : الجملة الوصفية في النحو العربيّ :٩٦.

٦١ – ينظر : آراء الكوفيين اللغويّة في شرح السيرافيّ : حسن هادي عبد النبي ،ط١،تموز للطباعة والنشر والتوزيع ،دمشق،٢٠١٢م :١٥٨.

٦٢ – قراءات معاصرة في تيسير النحو العربيّ : شوقي المعريّ ، (د.ط) ، مطبعة اتحاد الكتّاب العرب . دمشق ، ٢٠٠٦م : ١٢٩–١٣٠.

٦٣ – ينظر: المصدر نفسه : ١٢٩.

٦٤ – ينظر: المصدر نفسه :١٣٠.

٦٥ –ينظر : الظرفيّة في توجيهات النحويين : أمجد ستار المگوطر ،ط١، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة . بغداد ، ٢٠١٤م :٧٦.

٦٦ – ينظر :المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٦٧ – دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١ هـ) ، صحّحه وعلّق عليه : أحمد مصطفى المراغيّ،ط٢ ، المطبعة العربيّة – مصر ، (د.ت) :١٢٣.

٦٨ – ينظر :الجملة العربيّة في الرسائل والأطاريح الجامعية في العراق : سامان صلاح صابر الزهاويّ،(أطروحة دكتوراه) ، كلية الآداب . جامعة بغداد ، ٢٠٠٦م :٩١.

٦٩ – ينظر : معاني النحو : ١٧٣،١٧٤.

٧٠ – ينظر :تيسير النحو التعليميّ قديما وحديثا مع نهج تجديده : شوقي ضيف ، (د. ط) ، دار المعارف . القاهرة ، ١٩٨٦م :٣٩.

٧١ – المصدر نفسه :٤١.

٧٢ – ينظر : الرد على النحاة : ٨٧ ، وتجديد النحو : شوقي ضيف ، (د.ط) ، دار المعارف ، القاهرة . مصر ، ١٩٨٦م : ٢٥ ، وتيسير النحو التعليمي قديما وحديثا :٥٧،٨١.

٧٣ – النحو الوافي : عباس حسن ، (ج١، ج٢) ، ط٣، دار المعارف . مصر ، ١٩٦٦م:٤١٥/٢.

٧٤ – في النحو العربيّ نقد وتوجيه : مهدي المخزوميّ، ط٢، دار الرائد العربيّ ، بيروت . لبنان،١٩٨٦م:١٨١.

٧٥ – ينظر : دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية (دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير): علي عبد الفتّاح محيي، ط١ ، مطبعة النماء . بغداد ، ٢٠١٠م :١٣٥.

٧٦ – منهم على سبيل المثال لا الحصر : د. عائد الحريزيّ ، ينظر : الحذف والتقدير في الدراسة النحويّة:٩٢، والدكتور عبد الفتّاح الحموز ، ينظر : المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : عبد الفتّاح الحموز،ط١، دار عمار . عمّان ، ١٩٨٦م : ٢٥١، ومجيد جيجان ، ينظر : الجملة العربيّة في ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ ، كلية الآداب . جامعة القاهرة ، ١٩٧٧م ، (رسالة ماجستير): ١٠، وميعاد يوسف نصر الله، ينظر :مآخذ النحاة المحدثين على نحو القدماء ، كلية الآداب . الجامعة المستنصريّة ،١٩٩٩م ، (رسالة ماجستير):١٢١.

٧٧ – ينظر :توجيه اللّمع : ١١٢–١١٣، وموصل الطلاب الى قواعد الإعراب :٨٢، وهمع الهوامع:٣٧٦/١.

٧٨ – ينظر: الأصول في النحو : ١٤٠/١ ، وأسرار العربيّة : ٨٣، وموصل الطلاب الى قواعد الإعراب:٨٢ ، وهمع الهوامع : ٣٧٦/١.

٧٩ – ينظر : المغني في النحو : ٣١٩،٣٧٠/٢.

٨٠ – ينظر : توجيه اللّمع : ١١٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٩/١.

٨١ – ينظر : نتائج الفكر:٣٢٥.

٨٢ – ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣٤٩/١، وبدائع الفوائد : ٣٤/٣.

٨٣ – ينظر: شرح الرضي :١٨٠/١.

٨٤ – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (م٢٩) : ١٣٨/١.

٨٥ – ينظر شرح المفصّل : ٢١١/١ ، والمغني في النحو:٣٢٢/٢ و شرح الرضي :١٨٠/١. ولم أجد رأيه هذا في : الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمّد علي النجّار ، ط٢ ، عالم الكتب–بيروت ، ٢٠١٠م ، وسر صناعة الإعراب ، واللّمع في العربيّة ، والمنصف ، ولعله في غيرها من كتبه الأخرى .

٨٦ – من الشواهد التي لم يعرف قائلها ، ينظر : مغني اللبيب : ٥٨٢/٢ ، وشرح ابن عقيل :٢١١/١.

٨٧ – ينظر : بدائع الفوائد : ٣٤/٣.

٨٨ – ينظر : توجيه اللّمع :١١٣، والمغني في النحو : ٣٢١/٢، وشرح الرضي :١٧٩/١.

٨٩ – ينظر : شرح الرضي : ١٨٠/١، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام : محمّد بن أحمد بن عرفة الدسوقيّ (ت ١٢٣٠هـ)، تحقيق : أحمد عزو عناية ، ط١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت . لبنان ، ٢٠٠٩م : ٢٦٩/٣.

٩٠ – ينظر : الأصول في النحو : ٦٣/١ ، والمغني في النحو : ٣٢١/٢، وشرح الرضي : ١٨٠/١.

٩١ – ينظر : شرح الرضي : ١٨٠/١.

٩٢ – ينظر :مغني اللبيب :٣٢٢/٢.

٩٣ – النمل :٤٠.

٩٤ – ينظر :المغني في النحو : ٣٢٢/٢.

٩٥ – ينظر : المغني في النحو : ٣٢٢/٢، ومغني اللبيب ٥٨١/٢.

٩٦ – ينظر: شرح ابن عقيل : ٢١١/١.

٩٧ – ينظر: مغني اللبيب : ٥٨٢/٢.

٩٨ – ينظر : حاشية الدسوقي :٢٧٠/٣.

٩٩ – سبق الحديث عن تخريج هذا البيت في الهامش رقم (٨٦) من هذا البحث .

١٠٠ – المغني في النحو :٣٢٢/٢ ، ولم أجد قوله هذا في كتبه : الإيضاح ، والمسائل الحلبيّات ، والمسائل الشيرازيّات ، والمسائل العسكريّات في النحو العربيّ ، والمسائل العضديّات ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات ، والمسائل المنثورة .

١٠١ – ينظر : الخصائص : ١١٦ .

١٠٢ – المغني في النحو : ٢ : ٣٢٢ .

١٠٣ – ينظر :شرح الرضي :١٨٠/١.

١٠٤ – إبراهيم :١٠.

١٠٥ – الليل : ١.

١٠٦ – الأنبياء : ٥٧.

١٠٧ – ينظر : مغني اللبيب : ٥٨٢/٢ ،٥٨٣ ، وحاشية الدسوقيّ :٢٧٠/٣ – ٢٧٢ ،وشرح الدماميني على مغني اللبيب : محمّد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ) ، صحّحة وعلّق عليه : أحمد عزو عناية ، ط١، مؤسسة التاريخ العربيّ ، بيروت . لبنان ،٢٠٠٧م : ٣٤٤/٢ – ٣٤٥.

١٠٨ – ينظر : النحو الوافي (الهامش) :٤١٥/٢.

١٠٩ – ينظر : التطبيق النحويّ : ١٢٢ – ١٢٣.

١١٠ – ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٣٠١.

١١١ – ينظر: تقنيات الإعراب في النحو العربيّ : حسن خميس الملخ ، ط١ ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد . الأردن ، ٢٠١٥م :٢٧٤،والمحظورات اللغويّة منازل الرؤية ومسالك التطبيق : حسن خميس الملخ، وسهى فتحي نعجة ، ط١، عالم الكتب الحديث ، إربد . الأردن ، ٢٠١٥م :٥٢.

١١٢ – ينظر: جامع الدروس العربيّة :٣٠٥/٢.

١١٣ – ينظر: معاني النحو :١٧٣/١.

١١٤ – ينظر: تيسير النحو التعليميّ قديما وحديثا :٥٧.

١١٥ – ينظر: التراكيب الإسناديّة (الجمل : الظرفيّة . الوصفيّة . الشرطيّة) : علي أبو المكارم ، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع . القاهرة ، ٢٠٠٧م : ٦٣،٦٥،٧٠.

١١٦ – ينظر : الحذف والتقدير في الدراسة النحويّة:٩٢.

١١٧ – في النحو العربيّ نقد وتوجيه :١٨١.

١١٨ – ينظر : قضايا نحويّة : مهدي المخزوميّ ، ط١ ، المجمع الثقافي – أبو ظبي، ٢٠٠٢م : ١٣٨ .

١١٩ – ينظر : توجيه اللّمع : ١١٣وشرح الرضي :١٨١/١.

١٢٠ – ينظر : المغني في النحو :٣٢٣/٢ ، ٣٢٦ . وفي شرح السيرافيّ شيء من الإيحاء بذلك . ينظر : شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافيّ (ت ٣٨٦ هـ) ، تحقيق : محمّد عوني عبد الرؤوف ، ط١ ، مكتبة دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة ، ٢٠٠٩م : ٣٠/٦ .

١٢١ – ينظر اللّمع في العربيّة : ٢٩، وأسرار العربيّة :٢٨، وشرح المفصّل : ٢١١/١، وشرح الرضي:١٨١/١، وأوضح المسالك :٢٠٠/١،٢٠١.

١٢٢ – الأعراف: ٨.

١٢٣ – ديوان جميل(شعر الحب العذري) : جمع وتحقيق وشرح : حسين نصّار ، ط٢ ، مكتبة مصر – القاهرة ١٩٦٧م :١١٨ .

١٢٤ – شعر الأحوص ألأنصاريّ : جمعه وحقّقه : عادل سليمان جمال ، ط٢ ، مطبعة المدني – القاهرة ، ١٩٩٠م :٢٣٩ (الهامش) .

١٢٥ – ينظر : المغني في النحو : ٣٢٣/٢–٣٢٥،وشرح الرضي:١٨١/١.

١٢٦ – هود:١٠٨.

١٢٧ – ينظر : المغني في النحو : ٣٢٦/٢.

١٢٨ – ينظر :المصدر نفسه والصفحة نفسها.

١٢٩ – ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل :٣٢٠.

١٣٠ – ينظر : النحو الوافي (الهامش) :٤١٥/٢،وشبه الجملة في اللغة العربيّة (رسالة ماجستير):١٠٩.

١٣١ – ينظر : أسرار العربيّة : ١٨٧ .

١٣٢ – ينظر من هذا البحث : ثانيا–اختلاف النحاة في تقدير مُتعلَّق الظرف والجارّ والمجرور .

١٣٣ – ينظر :الرد على النحاة :٨٧.

١٣٤ – ينظر :شرح المفصّل : ٢٠٩/١، وشرح قطر الندى :١٢٠.

١٣٥ – الأصول في النحو :٦٣/١.

١٣٦ – ينظر :نتائج الفكر :٣٢٥.

١٣٧ – ينظر : توضيح المقاصد والمسالك :٤٧٩/١.

١٣٨ – ينظر :تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : محمّد كامل بركات ، دار الكاتب العربيّ للطباعة والنشر ١٩٦٨: ٤٩.

١٣٩ – ينظر :همع الهوامع : ٣٧٦/١.

١٤٠ – شرح المفصّل :٢١١/١.

١٤١ – ينظر :شرح جمل الزجاجيّ : ابن الضّائع النحويّ الأندلسيّ (ت ٦٨٠هـ) ، تحقيق : يحيى علوان حسّون ، ط١ ، أمل الجديدة ، دمشق . سورية ، ٢٠١٦م : ١٤٠/١ ،١٤٥ .

١٤٢ – شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهريّ (ت ٩٠٥هـ) ،تحقيق : محمّد باسل عيون السود ، ط٣، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ، ٢٠١١م :٢٠٦/١.والمقصود بالموضِّح ابن هشام صاحب التصريح.

١٤٣ – ينظر :جامع الدروس العربيّة :٣٠٥/٢.

١٤٤ – ينظر :التطبيق النحويّ : ١٢٢،١٢٣.

١٤٥ – ينظر :المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها : محمّد الأنطاكيّ ، ط١، دار الشروق ، بيروت،١٩٧٢م :١٧٩/٢.

١٤٦ – ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل :٣١٨،٣١٩،٣٢٠،٣٢١.

١٤٧ – شرح المفصّل :٢٠٩/١، وينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل :٣٢١ .

١٤٨ – ينظر :الجملة الوصفية في النحو العربيّ:٩٦.

١٤٩ – ينظر :قضايا نحوية :١٣٩.

١٥٠ – ينظر :تجديد النحو :٢٥،وتيسير النحو التعليمي قديما وحديثا :٥٧، ٨١ .

١٥١ – القصص:٧٩.

١٥٢ – لقمان:٢٦.

١٥٣ – ينظر :الحذف والتقدير في الدراسة النحويّة :٩٤.

١٥٤– ينظر : دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنيّة :١٢٥.

١٥٥ – في نحو اللغة وتراكيبها : خليل أحمد عمايرة ، ط١، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدّة . المملكة العربيّة السعوديّة ، ١٩٨٤م :١٢٨.

١٥٦ – ينظر على سبيل المثال : التراكيب الإسناديّة :٦٣، والجملة العربيّة في ديوان لبيد بن ربيعة (رسالة ماجستير) :١٠، والجملة العربيّة في شعر عروة بن أُذينة : ضياء عبد الرضا الفلاحيّ ، مطبعة التعليم العالي، الموصل . العراق ، ١٩٨٩م :٣٥،ودراسات في قواعد اللغة : عبد المهدي مطر ، مطبعة الآداب . النجف الأشرف ، ١٣٨٥هـ :٥٥/١.

١٥٧ – النحو الوافي (الهامش١):٣٤٨/١–٣٤٩.

١٥٨ – المصدر نفسه (الهامش٢): ٢٣٤/٢.

١٥٩ – ينظر :المبتدأ والخبر في القرآن الكريم :٢٥١.

١٦٠ – ينظر المغني في النحو : ٣٢٢/٢ .

١٦١ – ينظر: تقنيات الإعراب في النحو العربيّ :١٨.

١٦٢ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(م٢٩) :١٣٨/١.

١٦٣ – ينظر: شرح الرضي: ١٧٩/١.

١٦٤ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (م٢٩) :١٣٨/١،وشرح الرضي :١٧٩/١.

١٦٥ – ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل:٢٧٣.

١٦٦ – ينظر : شبه الجملة في اللغة العربيّة (رسالة ماجستير) :١٢١.

١٦٧ – منهج البحث بين التراث وعلم اللغة الحديث : علي زوين ،ط١، دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد ، ١٩٨٦م :٢٤.

١٦٨ – ينظر :التراكيب الإسنادية :٦٥،٧٠، وفي نحو اللغة وتراكيبها :١٢٨.

١٦٩ – الجمل في النحو : أبو القاسم الزجاجيّ (ت ٣٣٧ هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٨٦م :٣٦–٣٧ .

١٧٠ – آل عمران : ١٨٠.

١٧١ – النساء :٩٥.

١٧٢ – ينظر :معاني النحو :٩٨/٣، ٩٩ .

١٧٣ – ينظر :المصدر نفسه :١٠١/٣.